وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع:العلوم الاقتصادية

التخصص: الاقتصاد الكمي

المذكرة موسومة بـ:

اختبار العلاقة بين الدخل والاستهلاك في الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2020

من إعداد الطالبتين

- بوعمرة إكرام

-حاجي ليلى

تحت إشراف الأستاذ (ة):

- بن الحبيب طه

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
الوافي الطيب	أستاذ محاضر أ	رئيســــــــا
بن الحبيب طه	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
بن الصغير فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

بسم الله

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

"فاذكروني أذكركم و اشكروا لي و لا تكفرون" صدق الله العظيم

الآية 151 من سورة البقرة.

أولا الشكر لله عز و جل الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نتقدم بالشكر الخالص إلى كل من أمد لنا يد العون في إتمام بحثنا هذا و خاصة الأستاذ

المشرف الدكتور "طه بن لحبيب" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و مساعداته و نصائحه لنا

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى من ساندنا في عملنا هذا الدكتور "بوعمرة حسن" الدكتور

"معيفي ضياء الدين " و إلى جميع أعضاء لجنة مناقشة هذا البحث

ليلى - إكرام

الإهداء

أولا لك الحمد ربي على كثير فضلك وجمال عطائك وكرمك الحمد لله ربي

والصلاة والسلام على رسول الله

إلى تلك الكلمات والجمل اللامتناهية إلى الحب والحنان، إلى التي بحضنها احتميت وبوجودها ارتويت

إلى التي يشتهي اللسان نطقها وتشتاق العين لرؤيتها، إلى التي تمنت رؤيتي أرفرف عالية بنجاحي هذا وها قد حققت حلمها، أمي الغالية رعاها الله.

إلى ذراعي الذي به احتميت، وبعملي هذا اقتديت، إلى من احترقت شموع أصابعه لينير درب النجاح و التفوق، ركن البيت وصدر الطمأنينة والأمان، أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى من يذكرهم قلبي قبل قلمي إخوتي:"**إسماعيل**"، "**علاء الدين**"

إلى من أشرقت الدنيا بوجودهم، إلى من تسعدني ضحكتهم وتحزنني دمعتهم أخواتي: "**نوال، بثينة**"

إلى كتاكيت البيت، جاد الدين، مريم البتول حفظهم الله ورعاهم

إلى زوجة أخي "**نرجس**"، إلى زوج أختي "**صدام**"

إلى جدتي وجدي رحمهما الله وأنار قبرهما

إلى من ساندني، إلى من صنع مني القوة الدكتور "**معيفي ضياء الدين** "

إلى كل من يحمل لقبي ولقب أمي، إلى من صادفتهم في الحياة

إلى صديقات طفولتي "**سماح، شهيرة**"

إلى من شاركتني في عملي هذا صديقتي وحبيبتي **إكرام بوعمرة**

"ليلى حاجي"

الإهداء

أهدت هذا البحث ابتغاء وجه الله الكريم و عفوه العظيم

إلى من أحبهم في الله من قلبي ...

إلى من كان لي منبع الثقة و الصبر، إلى من اخذ بيدي و علمني معنى الحياة، إلى الذي أنار لي طريق العلم و المعرفة، و لم يبخل بشيء في سبيل نجاحي إلى جدي والد أبي(الحاج الصادق بوعمرة) حفظه الله و أطال في عمره.و جدي والد أمي(الحاج علي بوعلي)أطال الله في عمره

إلى السند و القدوة و الأمان، إلى نور أيامي و قمر ليالي،إلى أبي العزيز و تاج راسي أطال الله في عمره و أمده بالصحة و العافية.

إلى كل شيء جميل في حياتي، إلى الحياة و السعادة و العطاء، إلى من حملتني وهن على وهن و سهرت الليالي و فرحت لفرحي و حزنت لحزني، إلى الحب و الحنان، إلى أمي أطال الله في عمرها و حفظها بحفظه.

إلى الحنان و العطف و الدفء، إلى مصدر السعادة الأبدي، إلى جدتي أم أبي شفاها الله و أطال في عمرها.و جدتي أم أمي رحمها الله

إلى من كان معي خطوة بخطوة في مشواري هذا وساندني، إلى ملكي ومملكتي، إلى أمان قلبي وطمأنينة روحي، إلى زوجي"علي عبد الرؤوف"

إلى إخوتي سندي في الحياة"السعيد، عمار، عبد الرحمان،"

إلى أخواتي الضلع الثابت الذي لا يميل"هديل، مرام"

إلى أعمامي و أخوالي ضلعي و استقامة ظهري و اخص بالذكر مصدر قوتي الدكتور "حسن بوعمرة".

إلى عماتي و خالاتي رائحة أمي و أبي كل باسمه.

إلى صديقاتي و مصدر سعادتي"مروة طراد، مروة شرقي، عطية منال، ندى بودبار"

إلى صديقات طفولتي و أخواتي" بوعمرة نسرين، بوعمرة شهرزاد"

إلى من شاركتني هذا العمل صديقتي رفيقة دربي و حبيبتي "ليلى حاجي"

إلى كل العائلة القريب و البعيد إلى كل الأصدقاء و الأحباء .

"بوعمرة إكرام"

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر و العرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	II-I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
فهرس الملاحق	V
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للاستهلاك والدخل	28-1
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للاستهلاك والدخل	3
المطلب الأول: الأسس النظرية للاستهلاك	3
المطلب الثاني: الأسس النظرية للدخل	10
المطلب الثالث: العلاقة بين الدخل والاستهلاك	16
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للاستهلاك والدخل	18
المطلب الأول: الدراسات السابقة	18
المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	23
خاتمة الفصل	28
الفصل الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين الدخل و الاستهلاك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2020)	60-29
تمهيد الفصل الثاني	29

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة	30
المطلب الأول:التطرق إلى الأداة المستخدمة في الدراسة	30
المطلب الثاني: نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة الغير خطيةNARDL	34
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية	41
المطلب الأول: الاختبارات التشخيصية	41
المطلب الثاني: تقدير اثر الدخل على الاستهلاك الاقتصادي في الجزائر	49
المطلب الثالث: تحليل أثر الصدمات واختبار العلاقة التناظرية	54
خاتمة الفصل	57
خاتمة عامة	59
قائمة المصادر والمراجع	62
قائمة الملاحق	67
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مقارنة بين الدراسات المحلية بالدراسة الحالية	23
(2-1)	مقارنة بين الدراسات العربية بالدراسة الحالية	24
(3-1)	مقارنة بين الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية	26
(1-2)	متغيرات الدراسة ووحدات قياسها	37
(2_2)	الدراسات السابقة المعتمدة في تحديد متغيرات الدراسة	37
(3-2)	الإحصاءات الوصفية لمتغيري الدراسة	40
(4-2)	معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة	41
(5-2)	اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	42
(6-2)	اختبارات الاستقرارية لمتغيرات النموذج عند الفرق الأول	44
(7-2)	اختبار الحدود	46
(8-2)	معادلة التكامل المشترك بين إجمالي الدخل والاستهلاك	47
(9-2)	تقدير نموذج الدراسة وفق منهجية (NARDL)	49
(10-2)	ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية	50

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	دالة الاستهلاك الخطية	6
(2-1)	دالتي الاستهلاك في المدى الطويل و القصير	8
(1-2)	تطور متغير الاستهلاك خلال الفترة (1970-2020)	39
(2-2)	تطور متغير الدخل الوطني خلال الفترة (1970-2020)	39
(3-2)	اختبار تحديد درجة تأخير نموذج الدراسة	45
(4-2)	ملخص لاختبارات مربع المجموع التراكمي	52
(5-2)	الصدمات في إجمالي الدخل الوطني وانتقالها إلى إجمالي الاستهلاك	55

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	الملحق رقم (1): اختبارات الاستقرارية	67
02	الملحق رقم (2):اختبارات التكامل المشترك	68
03	الملحق رقم (3):تقدير نموذج الدراسة	69
04	الملحق رقم (4):اختبارات مشاكل القياس	70

المقدمة العامة

المقدمة العامة

إن توازن الاقتصاد يعتمد على تحقيق التعادل بين العرض الكلي والطلب الكلي، فمن الضروري دراسة العناصر المختلفة المكونة لهذا الطلب، وذلك لمعرفة العوامل التي تحدد مستوى كل عنصر من هذه العناصر، حيث أن الاستهلاك يعتبر من أهم مكونات الطلب الكلي، الأمر الذي أكسبه أهمية خاصة ومميزة .

يعتبر الاستهلاك من الظواهر الاقتصادية التي تشغل مجالا واسعا في البحث الاقتصادي، فهو يخضع إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، حيث يؤثر ويتأثر بتلك المتغيرات، والتي من أهمها وأبرزها الدخل وتوزيعه وذلك بان الجزء الأكبر من الدخول توجه للاستهلاك، ومن أهم جوانبه الأساسية فالاستهلاك يمارسه الأعوان الاقتصاديون، بغية تحقيق حاجياتهم إضافة إلى انه أحد مقومات النشاط الاقتصادي.

إن دراسة الدخل الوطني لها أهمية كبيرة، إذ انه يعتبر مقياس إنتاج البلد، كما انه من أهم المؤشرات العامة، التي تدل على تطور الوضع الاقتصادي للدولة. فبالتالي يرتبط الاستهلاك بعلاقات مباشرة مع الدخل الوطني.

وجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على ظاهرتي الاستهلاك والدخل الوطني، من خلال دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري ومعرفة العلاقة بين كلا المتغيرين.

أولا – إشكالية الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين إجمالي الدخل الوطني و الاستهلاك في الجزائر، و عليه فالإشكالية الرئيسية المطروحة تتمثل في:

ما هو اثر إجمالي الدخل الوطني على إجمالي الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة(1970-2020)؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية تتمثل فيما يلي:

- ✓ هل يعتبر الاستهلاك من أهم العناصر المكونة للطلب الكلي؟ولماذا؟
- ✓ هل يعتبر الدخل الوطني من أهم المقاييس المحددة لأداء النشاط الاقتصادي للدولة ؟
- ✓ هل توجد علاقة طردية بين إجمالي الدخل الوطني وإجمالي الاستهلاك في الأجل القصير؟

وكمحاولة أولية سنضع بعض **الفرضيات** للتساؤلات المطروحة:

- ✓ يعتبر الاستهلاك من أهم العناصر المكونة للطلب الكلي.
- ✓ يعتبر الدخل من أهم المقاييس المحددة لأداء النشاط الاقتصادي للدولة.
- ✓ توجد علاقة عكسية بين إجمالي الدخل الوطني والاستهلاك في الأجل القصير.

ثانيا – أهداف الدراسة:

تكمن أهداف البحث في النقاط التالية:

- ✓ محاولة تقديم مفاهيم مختصرة حول الاستهلاك وأنواعه ومختلف مستوياته.
- ✓ محاولة تقديم تعاريف مختلفة حول الدخل الوطني مع إبراز أهميته وصعوبات قياسه.
- ✓ محاولة معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين إجمالي الدخل الوطني وإجمالي الاستهلاك.
- ✓ محاولة قياس أثر التغيرات في إجمالي الدخل الوطني وإجمالي الاستهلاك خلال فترة الدراسة.

ثالثا– أهمية الدراسة:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- ✓ الأهمية التي يكتسبها موضوع الاستهلاك الذي يعتبر من أهم مكونات الطلب الكلي، فهو يؤثر ويتأثر بمجموعة من المتغيرات التي تؤثر على هذا الطلب.
- ✓ تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إيجاد علاقة تربط بين الاستهلاك والدخل الوطني وذلك من خلال دراسة قياسية بنمذجة العوامل والمتغيرات في شكل معادلات رياضية تقيس مدى تأثير الاستهلاك بالدخل بمقدار كمي.

رابعا– منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي وذلك من خلال وصف ظاهرتي الاستهلاك و الدخل الوطني و المتغيرات التي تحددها على ضوء النظريات الاقتصادية.

بالإضافة إلى أنه تم الاعتماد المنهج التجريبي و استخدام الطرق الاقتصادية والإحصائية التي تسمح بالقيام بمختلف الاختبارات اللازمة للدراسة ، بالاستعانة ببعض البرامج الإحصائية(Excel, Eviews10).

خامسا– حدود الدراسة:

من الناحية العلمية فان الدراسة خاصة بالجانب الاقتصادي، أما بالنسبة للمكان فان دراستنا هذه سوف تتم على مستوى الجزائر، و تمتد هذه الدراسة بين الفترة الزمنية (1970–2020)، وتم اختيار هذه الفترة الزمنية الطويلة لأنه كلما زاد حجم العينة كان التمثيل أحسن.

سادسا– هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة و تحقيق أهدافها، و سعيا منا لتحقيق الأهداف المسطرة، وقصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام والتركيز على محور الدراسة ، اقتضت الضرورة تناول الموضوع في فصلين اثنين، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة.

حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للاستهلاك والدخل الوطني الذي بدوره ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول تمت دراسة الأدبيات النظرية للاستهلاك والدخل الوطني التي بدورها تضمنت الأسس النظرية للاستهلاك والدخل والعلاقة بينهما، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تم دراسة الأدبيات التطبيقية للاستهلاك والدخل والمتمثلة في الدراسات السابقة.

أما بالنسبة للفصل الثاني تم تناول الجزء التطبيقي للدراسة وينقسم بدوره إلى مبحثين الأول يتضمن تقديم مختلف متغيرات الدراسة والأدوات والطرق المستخدمة في الدراسة، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن تقديم النتائج المتحصل عليها من خلال الاختبارات القياسية ومناقشة أهم النتائج المتوصل إليها.

وفي الأخير توج هذا العمل بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها، كما سيتم التوصل إلى إثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة ثم تقديم جملة من الاقتراحات و التوصيات.

سابعا- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهناها في إتمام هذا البحث:

- ✓ صعوبة جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، واختلاف قيمها باختلاف المصادر.
- ✓ عدم توفر الانترنت في بعض الأحيان.
- ✓ عدم وجود مصادر كافية لأحد المتغيرات.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستهلاك والدخل

تمهيد الفصل

يعتبر الاستهلاك والدخل حلقة مهمة في سلسلة النشاط الاقتصادي، ومفهوم الاستهلاك والدخل يختلف مدلولهما باختلاف المدارس الاقتصادية التي تبنت هذه المفاهيم،ولدراسة الاستهلاك والدخل في النظرية الاقتصادية تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول:تم التطرق إلى العلاقة بين الدخل والاستهلاك مرورا بأهم الأسس النظرية للدخل والاستهلاك.

المبحث الثاني:تم التطرق إلى بشكل مختصر إلى بعض الأدبيات(الدراسات)التطبيقية التي تناولت موضوع الدخل والاستهلاك.

المبحث الأول:الأدبيات النظرية للاستهلاك والدخل

عندما يحصل الفرد على الدخل فيكون أمامه من الناحية النظرية سبيلين للتصرف فيه، وهما الإنفاق الاستهلاكي للحصول على ما يحتاجه من سلع وخدمات، والجزء الذي لا يوجه للاستهلاك فانه يجد طريقة إلى الادخار. وسوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى الأسس النظرية للدخل والاستهلاك والعلاقة بينهما.

المطلب الأول:الأسس النظرية للاستهلاك

يعتبر الاستهلاك من أهم المواضيع الاقتصادية، لما له من دور كبير في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتسريع وتيرة الاقتصاد الوطني .

الفرع الأول:ماهية الاستهلاك

أولا : تعريف الاستهلاك

يعرف الاستهلاك على انه ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه من قبل المجتمع على السلع والخدمات،التي تتبع رغباته بطريقة مباشرة ويتوقف الإنفاق الاستهلاكي لأي فترة على عدد من العوامل أهمها :[1]

- ✓ مستوى دخل الفرد.
- ✓ الميل الحدي للاستهلاك.
- ✓ أسعار السلع ومرونته.

وهو الاستعمال النهائي للسلع والخدمات لإشباع حاجة ملحة. أو بمعنى آخر الاستهلاك هو ما يغني السلعة في المرحلة الأخيرة، وثمة اختلاف بين كلمة الاستهلاك في الاستعمال العادي والاستعمال الاقتصادي، فقد يقال في الاستعمال العادي أن الوقود الذي يستخدم في المخبز مثلا على انه استهلاك والواقع عكس ذلك. فان الوقود المستخدم في صنع الخبز هو جزء من الإنتاج والخبز هو الذي يستهلك.[2]

يقصد بالاستهلاك حصول الأفراد و الأسر على السلع والخدمات المختلفة من اجل استخدامها استخداما نهائيا[3].

ثانيا : أنواع الاستهلاك

لتحديد أنواع الاستهلاك تعتمد على عدة معايير ومن بين هذه المعايير :

1-على أساس الغرض من الاستهلاك

---

[1] حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان –الأردن، 2006 , ص :93 .

[2] عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان وسط البلد، 2012م/1433هـ ، ص :113 .

[3] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص:85.

وفقا لهذا المعيار ينقسم الاستهلاك إلى استهلاك نهائي واستهلاك وسيط

أ- فالاستهلاك الوسيط (الإنتاجي): يعرف على انه عبارة عن مجموع السلع (من غير سلع التجهيز)، والخدمات الإنتاجية المنتجة أو المستوردة المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج أثناء عملية الإنتاج في الفترة محل الدراسة، بحيث لا يتضمن الاستهلاك الوسيط الخدمات الغير إنتاجية التي لا تستهلك، كما لا يتضمن الاستهلاك الوسيط اهتلاك أو تناقص قيمة السلع التجهيزية (أثناء عملية الإنتاج) الذي يعتبر استهلاكا للأصول الثابتة أو اهتلاكات.

ب-أما الاستهلاك النهائي: فهو عبارة عن مجموع السلع والخدمات الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعوان غير الإنتاجية المقيمة، ويقسم الاستهلاك النهائي إلى استهلاك عائلي واستهلاك خاص بالإدارات العمومية واستهلاك للمؤسسات المالية .[1]

2- على أساس الجهة المستهلكة

يقسم الاستهلاك وفقا لهذا المعيار إلى استهلاك خاص (فردي)، واستهلاك عام (جماعي).

أ-**الاستهلاك الخاص أو الفردي:** يعرف على انه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات.

ب- الاستهلاك العام أو الجماعي: فيعرف على انه الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة .[2]

3-بالاعتماد على مصدر السلع و الخدمات المستهلكة

يمكن تقسيم الاستهلاك حسب مصدر السلع والخدمات المستهلكة، حيث انه إذا كان من السوق فيسمى بالاستهلاك السوقي أو النقدي، إذ أن عملية استخدام السلع والخدمات تكون عن طريق شرائها من السوق بمبالغ نقدية، أما إذا كان الاستهلاك داخل الوحدة المنتجة فيسمى بالاستهلاك الذاتي وذلك عن طريق استهلاك جزء من إنتاج الوحدة المنتجة لتلبية حاجياتها .[3]

1- على أساس نوعية الشيء المستهلك

[1] فيصل بشرول، تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك و تصحيح الخطأ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، 2011، ص:4 .

[2] فيصل بشرول، مرجع سابق، ص:5 .

[3] صباح زروخي، محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة:(1990-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، 2012، ص:17 .

يعتمد هذا التقسيم على نوعية الشيء المستهلك سواء كانت سلعة أو خدمة:

أ- يعرف الاستهلاك السلعي بأنه كل استخدام لما له من وجود مادي.

ب-الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه كل استخدام لما ليس له من وجود مادي .[1]

ثالثا :مستويات الاستهلاك

حدد الاقتصادي الفرنسي المشهور' فرانسوا بيرو ' الأنواع المختلفة لمستويات الاستهلاك على النحو التالي :[2]

- ✓ الاستهلاك الذي يكفي لمجرد بقاء الإنسان على قيد الحياة .
- ✓ الاستهلاك الذي يضمن لكل أفراد المجتمع الحد الأدنى من متطلبات الحياة من إشباعات للحاجات المادية وغير المادية، بما في ذلك متطلبات العناية الطبية ومساعدات العجزة والعاطلين .
- ✓ الاستهلاك الذي يسمح لكل أفراد المجتمع أن يعيشوا حياة عصرية متميزة، بحيث يغطي هذا النوع من الاستهلاك التجديد والتنويع وكذلك الاستمتاع بأوقات الفراغ.

ويمكن القول بأنه أصبح من المهم في الاقتصاد المعاصر، أن يغطي الاستهلاك كل الأنواع السابقة. ولكن يجب أن نعلم أيضا انه على الرغم من أن كثيرا من المجتمعات وخاصة المجتمعات المتقدمة والغنية، استطاعت أن تصل إلى كل هذه المستويات السابق ذكرها من الاستهلاك، إلا أن عملية حصر وتقدير قيمة الاستهلاك الكلي أو تحديد تكلفته، مازالت تكتنفها الكثير من الصعوبات .[3]

الفرع الثاني:دالة الاستهلاك

تفترض دالة الاستهلاك الكينزية وجود علاقة طردية مستقرة بين مستوى الاستهلاك الحقيقي الجاري والدخل الحقيقي الجاري. ولا يعتبر كينز أن الدخل الحقيقي هو المحدد الحقيقي للاستهلاك، إلا أن الدخل هو المحدد الرئيسي وهو أكثر المحددات أهمية.[4]

يمكن أن نرى كيف أن الإنفاق الاستهلاكي إنما يرجع إلى الدخل الموضوع تحت التصرف(المتاح)،وحتى تكون أكثر دقة فنقول شيئا حول بأي مقدار سيتغير الإنفاق الكلي كلما تغير الدخل الموضوع تحت التصرف. إذن يمكننا بافتراض أن الإنفاق الاستهلاكي إنما يتغير مباشرة مع الدخل الموضوع تحت التصرف, ولكن يجب

[1] صباح زروخي، مرجع سابق، ص:17 .

[2] احمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، مقدمة في الاقتصاد التحليلي، الدار الجامعية، بيروت، 1991،ص:221 .

[3] احمد رمضان نعمة الله، مقدمة في الاقتصاد التحليلي، الدار الجامعية، بيروت، 1992، ص ص: 363-364.

[4] إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص117.

الأخذ بعين الاعتبار انه عندما يزيد الدخل فان المستهلكين سوف ينفقون جزءا و لكن ليس كل الزيادة مختارين جزءا منه .

وهي علاقة تبين كمية الإنفاق التي يرغب المستهلكون في إنفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية عند كل مستوى ممكن من الدخل المتاح,وبعلاقة خطية بسيطة يمكن إلى دالة الاستهلاك على النحو التالي :

$$C = C_0 + \boldsymbol{MPC} \cdot \boldsymbol{Y_d}$$

حيث:

- ✓ **C**:الاستهلاك.
- ✓ $\boldsymbol{Y_d}$:الدخل المتاح.
- ✓ C_0:تمثل مستوى الاستهلاك عندما يكون الدخل صفر اي الاستهلاك التلقائي (او الذاتي او المستقل)
- ✓ **MPC** :هي ميل العلاقة أو المعدل الحدي للاستهلاك.[1]

نلاحظ من دالة الاستهلاك أن هناك جزء من الإنفاق الاستهلاكي لا يعتمد على الدخل المتاح، والذي رمزنا له بالرمز C_0 ويطلق على هذا النوع من الإنفاق الاستهلاكي اسم الاستهلاك الذاتي (المستقل أو التلقائيautonomes consomption)، أي هو ذلك الإنفاق الاستهلاكي الذي لا يتوقف على مستوى الدخل المتاح .

ومع زيادة الدخل المتاح فان الاستهلاك يبدأ بالزيادة تدريجيا إلى أن يصل إلى مستوى معين من الدخل المتاح، والذي عنده يكون الفرد قد انفق كامل الدخل المتاح، وعنده يكون الاقتصاد قد وصل إلى نقطة التعادل break–aven point وهو تلك النقطة التي يتساوى عندها قيم الإنفاق الاستهلاكي مع قيمة الدخل المتاح .[2]

اولا: شكل دالة الاستهلاك

الشكل رقم(1–1):دالة الاستهلاك الخطية

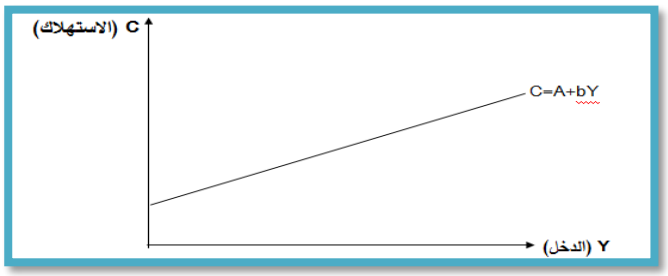

[1] حسام علي داوود,مبادئ الاقتصاد الكلي ,الطبعة الرابعة ,دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ,عمان –الأردن ,2014م/1435هـ .ص ص108 ,109 .

[2] سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن–عمان، 2013، ص:119 .

المصدر:عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص56.

- ✓ يتحدد مستوى الاستهلاك التلقائي بارتفاع دالة الاستهلاك عند تقاطعهما مع المحور الراسي أي بالمقدار C_0.
- ✓ بزيادة الدخل فان الطلب الاستهلاكي سيزيد بنفس النسبة دائما بغض النظر عن حجم الزيادة أو مستوى الدخل الأصلي، لان هذه الدالة دالة خطية.

ثانيا: دالتي الاستهلاك في المدى الطويل والقصير

دالة الاستهلاك طويلة المدى تمر بنقطة الأصل، والتي تكون فيها مساوية للصفر نظرا لان كل محددات الاستهلاك متغيرة في المدى الطويل، وبالتالي دالة الاستهلاك في هذه الحالة تكون كما يلي :

$$C = by_d$$

أما دالة الاستهلاك قصيرة المدى فلا تمر بنقطة الأصل وتقطع دالة الاستهلاك طويلة المدى ويعبر عنها رياضيا كما يلي :

$$C = a + by_d$$

الشكل رقم (1−2) : دالتي الاستهلاك في المدى الطويل والقصير

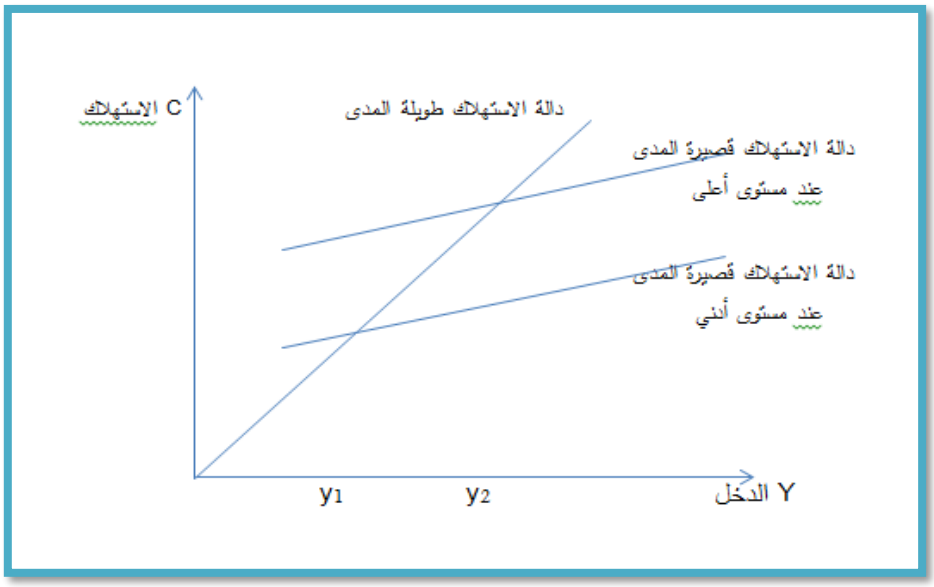

المصدر : ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2009 ، ص 180 .

من خلال الشكل رقم (1-2) يتضح وجود دالتين للاستهلاك وهما :

أ- **دالة الاستهلاك في المدى الطويل** : حيث يتحقق فيها التناسب بين الاستهلاك والدخل، أي أن دالة الاستهلاك تبدأ من نقطة الأصل ، ومن ثم فإن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط للاستهلاك بالصيغة الخطية للاستهلاك هذه، حيث تتخذ خطا مستقيما منصفا لزاوية نقطة الأصل ومن ثم يكون ميل دالة الاستهلاك ثابتا .

ب-**دالة الاستهلاك في المدى القصير** : لا يتحقق فيها مثل هذا التناسب بين الاستهلاك والدخل، بحيث تتضمن دالة الاستهلاك كمية ثابتة وموجبة يمثلها الاستهلاك المستقل، أي الكمية من الاستهلاك التي لا تتغير مع تغير الدخل، ومن ثم فإن هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك يكون في هذه الدالة اقل من الميل المتوسط للاستهلاك.[1]

ثالثا:الميل الحدي و الميل المتوسط للاستهلاك

لاشتقاق دالة الاستهلاك يجب أن نميز بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك.

أ- **الميل الحدي للاستهلاك (Mpc)**: يعرف بأنه المبلغ الإضافي الذي يستهلكه الناس عندما تتلقى أموال إضافية من الدخل القابل للتعرف.[2]

إن التغير في حجم الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة يسمى الميل الحدي للاستهلاك:[3]

$$\mathbf{Mpc=b=}\frac{\Delta c}{\Delta y}$$

وبمعنى آخر فان **الميل الحدي للاستهلاك**= $\frac{\text{الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{الحديالميل للدخل}}$

حيث :

- ✓ Δ_c : هو مقدار تغير الاستهلاك نتيجة تغير في الدخل .
- ✓ Δ_y :هو مقدار تغير الدخل

والميل الحدي للاستهلاك دائما قيمته موجبة اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح .[4]

[1] فليح حسين خلف ، الاقتصاد الكلي ، ط2، جدار للكتاب الحديث ،عمان ، 2007 ، ص ص 153-154.

[2] Bradley R, Schiller. The economytoday, 11th ,Ed ,New York , p171 .

[3] محمد احمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012، ص98.

[4] محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص35.

ب-**الميل المتوسط للاستهلاك (Apc)**:هو عبارة عن حاصل قسمة الاستهلاك الكلي على الدخل المتاح أي $\frac{c}{y}$ هو نسبة ما ينفق على الاستهلاك عند حجم معين في الدخل .

$$\text{Apc}= b' = \frac{C}{Y_d} = \frac{a}{Y_d} + b$$

ويكون الميل المتوسط للاستهلاك اكبر من الميل الحدي للاستهلاك طالما أن الاستهلاك المستقل موجب .[1]

الفرع الثالث:العوامل المؤثرة على الاستهلاك

أولا:مستوى الأسعار و توزيع الدخل

1- مستوى الأسعار: تلعب الأسعار دورا هاما في التأثير على مستوى الاستهلاك، من خلال تأثيرها على الدخل الحقيقي(أي مقدار ما يشتريه الدخل النقدي من سلع و خدمات)، فمع ارتفاع الأسعار مع ثبات الدخل النقدي، يحدث انخفاض في الدخل الحقيقي حيث تقل القوة الشرائية للدخل النقدي مما يؤدي إلى انخفاض الكمية التي كان يمكن الحصول عليها من السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض حجم الاستهلاك إما عند انخفاض الأسعار ومع ثبات الدخل النقدي يزداد الدخل الحقيقي والقوة الشرائية، ويمكن شراء كمية اكبر من السلع والخدمات أي يزداد حجم الاستهلاك. ويجب أن نتأكد أن حدوث تغير في الأسعار خاصة عند ارتفاعها مع ثبات الدخل النقدي يكون تأثيره اكبر من انخفاض الاستهلاك، وخاصة لدى أصحاب الدخول الثابتة والتعاقدية والتي لا يستطيعون تغييرها في الأجل القصير، وذلك بنسبة اكبر من تأثيرها على أصحاب الدخول المتغيرة كرجال الأعمال والحرفيين[2].

2- توزيع الدخل :من المعلوم أن توزيع الدخل في المجتمع لا يتم بشكل متساوي بين جميع فئاته مما يترتب عليه تفاوت الميول إلى الاستهلاك، فالفئات مرتفعة الدخل تتميز بانخفاض الميل المتوسط للاستهلاك مقارنة بالفئات الأقل دخلا. وعلى هذا فأي تغير في اتجاه توزيع الدخل لكي يصبح أكثر عدالة، قد يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك على مستوى المجتمع.[3]

ثانيا: الثروة

[1] إسراء فالح فاضل المسافري، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العربية، ط1440-1441، جامعة دوميات، ص ص:150-151.

[3] حسام داوود، مصطفى سلمان، وآخرون،مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، 2001 ، ص:105.

وتعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية. ولكن من المهم التمييز بين الدخل والثروة، فكثيرا ما نرى أفرادا أغنياء يملكون أموالا وعقارات، ولكن ليس لديهم وضيفة ولا يتقاضون راتبا شهريا. وهذا يعني أن الثروة هي اشمل بكثير من الدخل.[1]

ثالثا :معدلات الفائدة

تعتبر الفوائد بمثابة العائد والحافز على الادخار، فعند زيادة أسعار الفائدة فان تكلفة الفرصة البديلة (الضائعة) للاستهلاك تزداد وهذا سيؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الادخار، وبالتالي يمكن القول أن اثر زيادة أسعار الفوائد سيكون عكسي على دالة الاستهلاك والاستهلاك نفسه، حيث أن زيادة أسعار الفوائد ستعمل على نقل منحنى دالة الاستهلاك لليمين.[2]

المطلب الثاني : الأسس النظرية للدخل

يعتبر الدخل الوطني من أهم المقاييس المشخصة في قياس أداء النشاط الاقتصادي للدولة، إذ انه أضحت الدول المتقدمة والنامية تهتم كثيرا بتقديرات الدخل الوطني .

الفرع الأول : ماهية الدخل

أولا : تعريف الدخل

يقصد بالدخل الوطني مجموع الدخول المتحصل عليها لعوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد الوطني، خلال فترة زمنية معينة غالبا تكون سنة وذلك نتيجة إيهامها في النشاط الاقتصادي للمجتمع خلال هذه الفترة. [3]

ويقصد بأنه مجموع دخول الأفراد خلال سنة " ويقصد بالأفراد جميع الأشخاص الطبيعيين وكذلك جميع الشخصيات المعنوية مثل الشركات الخاصة والعامة والحكومة، كما يجب أن يتأكد معنى انتماء الأفراد للمجتمع من واقع الجنسية التي يحملها هؤلاء الأفراد.[4]

وهو مجموع العوائد أو المكتسبات التي يحصل عليها المواطنين نتيجة المساهمة في الإنتاج الجاري من السلع و الخدمات النهائية .[5]

---

[1] خالد واصف الوزني،احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان –الأردن، ط7، 2005، ص:166.

[2] سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:125.

[3] عبد الحكيم رشيد ,مرجع سبق ذكره ,ص 149 .

[4] بن عيسى عمران، دراسة اقتصادية للتأثير المتبادل ما بين متغيرات الاقتصاد الكلي الكتلة النقدية؛ الإنفاق الحكومي؛ الناتج الداخلي الخام للفترة 1970-2008،مذكرة ماجستير، الجزائر، 2012، ص67.

[5] احمد محمد مندور، إيمان محب زكي، وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية، الإسكندرية، 2003-2004، ص18.

ثانيا: أهمية دراسة الدخل الوطني

تكتسي دراسة الدخل أو الناتج الوطني أهمية كبيرة، إذ أن الناتج الوطني هو مقياس إنتاج البلد من البضائع والخدمات، كما انه من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة

وتتمثل أهمية دراسة الدخل الوطني في التالي: [1]

✓ **تقدير نجاح السياسة الاقتصادية للدولة:** تتمثل السياسة الاقتصادية للحكومة في القرارات والإجراءات التي تتخذها لتهيئة الجو الملائم للنشاط الإنتاجي وتوجيهه توجيها صحيحا، فقد تعمد الحكومة اتخاذ بعض الإجراءات، كتخفيض معدلات الضرائب أو زيادة عرض النقود أو زيادة الاستثمارات عن طريق الاقتراض من الخارج أو غيرها من الإجراءات وترغب في معرفة نتائج هذه السياسة الاقتصادية.

✓ **دراسة بعض المظاهر الهامة للبنيان الاقتصادي:** لا تبين البيانات الخاصة بالناتج الوطني مجموع هذا الناتج في السنوات المختلفة فقط، وإنما أيضا مكوناته أي مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج الوطني.

✓ **بحث توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج** :يهتم الاقتصاديون اهتماما بالغا بإحصاءات التوزيع الوظيفي للدخل أي النصيب الذي يعود لعوامل الإنتاج نتيجة مساهمتها في الناتج الوطني، والمتمثل في العوائد التي تتلقاها من رواتب وفوائد وريع وأرباح.

✓ **قياس مستوى رفاهية الأفراد:** عند تقييم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في بلد ما خلال فترة زمنية معينة من الزمن، يجب أن لا يؤخذ فقط بعين الاعتبار مؤشر معدل نمو الدخل الوطني، بل يجب أن يؤخذ إلى جانبه أيضا معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي، الذي هو عبارة عن خارج قسمة الدخل الوطني على عدد السكان. باعتبار أن هذا الأخير يبين الصورة الأدق للتغيرات التي طرأت على مستوى المعيشة.

ثالثا:أنواع الدخل الوطني

يصنف الدخل إلى أربعة أنواع رئيسية :[2]

1- **الأجور:** وهو ذلك الدخل الذي يحصل عليه الأفراد لقاء مساهمتهم في العملية الإنتاجية سواء كانت مساهمة جسمية أو ذهنية.

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي(الاقتصاد الكلي)، ط5، دار ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون-الجزائر، 2005، ص ص28-29.

[2] سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:66.

2- **الفوائد** :وهي ذلك الدخل الذي يحصل عليه الأفراد لقاء مساهمة ما يمتلكونه من رؤوس أموال في العمليات الإنتاجية.

3- **الريـع** :وهو ذلك الدخل الذي يحصل عليه الأفراد لقاء مساهمة الأراضي التي يمتلكونها في العملية الإنتاجية .

4- **الأرباح:** وهو ذلك الدخل الذي يحصل عليه الأفراد الذين ساهموا في العملية الإنتاجية وخاصة فيما يتعلق بالإدارة والتنظيم، وهي تمثل الفائض من الإيرادات الكلية للمشروع الاقتصادي بعد دفع كافة النفقات والتكاليف التي تكبدها ذلك المشروع.

الفرع الثاني : طرق قياس الدخل الوطني

توجد ثلاثة طرق لقياس الدخل الوطني والتي تتمثل في ما يلي :

أولا: طريقة الناتج أو القيمة المضافة

تتحقق الطريقة العملية في تقدير الدخل الوطني عن طريق ضرب الكميات المنتجة في أثمانها، وكذلك حساب قيمة الخدمات التي تباع في السوق بمعرفة أسعارها وإزاء الصعوبات العملية وصعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة، نضطر إلى إهمال الخدمات والأعمال التي تتم في المنازل لأغراض عائلية. كذلك فإن حساب قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة قد يؤدي إلى تكرار حساب قيمة السلعة لعدة مرات، ذلك لأن بعض المنتجات يتم استخدامها في نفس الفترة من أجل إنتاج منتجات أخرى فتدخل قيمة الأولى في قيمة الثانية، وبالتالي نكون قد كررنا الحساب مرتين، فمثلا قيمة القمح تدخل مرة أخرى في قيمة الدقيق هذه الأخيرة تدخل في قيمة الخبز، ولهذا لو أضفنا قيمة القمح إلى قيمة الدقيق المستخدم في صناعة الخبز إلى قيمة الخبز نفسه فإننا نكون قد احتسبنا قيمة القمح ثلاث مرات وقيمة الدقيق مرتين، وهذا التكرار يجب تفاديه عند الحساب، وإلا كانت النتائج مبالغ فيها[1].

ثانيا: طريقة مداخيل عوامل الإنتاج

إن إنتاج أي سلعة أو خدمة ما لابد من توافر عناصر أساسية لها وهي: العمل والأرض ورأس المال والإدارة والتنظيم، حيث يتم مزج هذه العناصر بنسب معينة ومحددة حتى نحصل على الناتج المحلي المرغوب

[1]بن عيسى عمران، مرجع سبق ذكره، ص70.,

به، وعليه يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع الدخول التي تتحصل عليه عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، مما سبق نلاحظ أن:

- ✓ الناتج المحلي الإجمالي يتضمن تجميع لكافة الدخول المتحققة في الاقتصاد.
- ✓ أن هذه الدخول ينبغي أن تكون مقابل مساهمة فعلية في إنتاج السلع والخدمات.
- ✓ أن تكون هذه الدخول قد تحققت خلال فترة زمنية وهي السنة.
- ✓ وعليه سيتم استبعاد كافة الدخول التي يحصل عليها أفراد المجتمع والتي لم ينجم عنها مساهمة فعلية في إنتاج السلع والخدمات مثل الإعانات الحكومية للمواطنين، الرواتب التقاعدية وغيرها.[1]
- ✓ و يشار إلى هذه الطريقة أيضا بطريقة جمع الدخول المكتسبة أو مجموع عوائد عوامل الإنتاج.[2]

ثالثا: طريقة الإنفاق

ينقسم الإنفاق الكلي إلى أنواع الإنفاق التي تقوم بها قطاعات الاقتصاد القومي : القطاع العائلي، قطاع الأعمال، القطاع العائلي، قطاع العالم الخارجي. وبالتالي فان الإنفاق الكلي ينقسم إلى أربعة مكونات:[3]

1- **إنفاق القطاع و هو الإنفاق الاستهلاكي الشخصي** : ويشمل ذلك إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة، ويشمل أيضا السلع الاستهلاكية غير المعمرة، ويدخل بطبيعة الحال في هذا النوع من الإنفاق: الإنفاق على الخدمات .

2- **الإنفاق الاستثماري** : و يتمثل في كل ما ينفقه القطاع الخاص على شراء السلع و الخدمات الإنتاجية شريطة ألا تكون قد استعملت سابق .

3- **الإنفاق الحكومي** : يجب أن نميز بين نوعين من الإنفاق الحكومي :

أ-الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابله سلع أو خدمات ويناظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي.

ب- الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله أي سلعة و خدمة ولا يناظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي ....الخ.

[1] سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، عمان-الاردن، 2000،ص71.

[3] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص ص125-127.

ت- أما الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله أي سلعة أو خدمة و بالتالي لا يناظره نشاط إنتاجي، فانه لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ويتمثل ذلك في المدفوعات التحويلية الحكومية و صافي الفائدة المدفوعة من الحكومة .

4-**صافي الصادرات:** هو أن صافي الصادرات قد يكون موجبا أو سالبا متوقفا ذلك على ما إذا كانت صادرات السلع والخدمات اكبر أو اقل من واردات السلع والخدمات.

الفرع الثالث: صعوبات قياس الدخل الوطني

نذكر أهم الصعوبات التي نواجهها عند حساب الناتج الداخلي الخام[1]:

✓نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية، حيث أن الإحصاءات الرسمية قد لا تتمكن من ذكر جميع المنتجات ولا تستطيع التعرف عليها أو الوصول إليها فتغفل عن ذكرها.

✓مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتجات، وتظهر عندما يتم حساب قيمة السلعة أكثر من مرة خاصة السلع الوسيطية، مما يؤدي إلى تضخم الدخل الوطني.

✓صعوبة قياس قيمة المنتجات والخدمات التي يستهلكها مالكوها، حيث لا تمر هذه السلع في السوق إذ انه غالبا ما يتم استثناء و إغفال هذه السلع والخدمات ولهذا تصبح قيمة الناتج اقل من القيمة الحقيقة، وذلك بسبب استبعاد هذه السلع ومن أمثلتها الاستهلاك الشخصي للمزارعين لجزء من الناتج الذي يزرعون، كذلك الصناعات المنزلية والمنتجات اليدوية.

✓ صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها. لذا يجب تقدير قيمة هذه الإيجارات والربوع وإضافاتها إلى حسابات الناتج الداخلي الخام، حتى تكون نتائج حقيقية.

✓مشكلة حساب المدفوعات التحويلية (ويقصد بها جميع المبالغ التي يحصل عليها الأفراد دون مقابل مثل الإعانات والهبات والهدايا). وهذه المدفوعات يجب استثنائها وعدم إدراجها ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، كون هذه المبالغ دفعت دون مقابل أي دون إنتاج.

✓ صعوبة حساب قيمة السلع القديمة والمستعملة، إذ يجب أن تدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للسنة الجارية باعتبار أن هناك سلعا يتم إنتاجها في سنوات سابقة، لكن يجب أن لا ننسى انه تم إجراء إضافات

[1] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي(مع تمارين ومسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر العاصمة، بدون سنة النشر، ص ص:50-52.

أو إصلاحات عليها، فان هذه الإضافات تحسب في قيمة الناتج الداخلي الخام في السنة الجارية التي تمت فيها الإضافات.

✓إغفال جزء كبير من قوة العمل وعدم احتسابه ضمن الناتج الداخلي، وهو الجزء المتمثل في ربات البيوت اللواتي لا يعتبرن عاملات ولا يتقاضين أي اجر، والسبب هو أن هذا العمل يجب أن يدخل في حسابات الناتج الوطني.

✓عملية بيع وشراء السندات والأسهم لا تمثل سوى نقل لملكيتها، حيث أنها لا تمثل إنتاجا جديدا. لذا فالواجب استثناء هذا النشاط من حسابات الناتج الداخلي، أما الخدمات التي تؤدي إلى انتقالها من شخص إلى آخر مثل العمولات والسمسرة، فإنها تدخل ضمن حسابات الناتج الخام لأنها تمثل خدمات جديدة.

✓تذبذب وتقلب مستوى الأسعار من سنة لأخرى وهذا بدوره يؤدي إلى تباين الناتج الداخلي واختلاف معدلاته وأحيانا يعطي أرقاما لا تمثل حقيقة الناتج الداخلي، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بحساب الناتج الداخلي الحقيقي لكل سنة بدلا من حساب الناتج الاسمي.

✓عدم القدرة على تقدير اهتلاك رأس المال وبالتالي عدم إمكانية الحصول على قيمة الناتج الداخلي الصافي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الدخل و الاستهلاك

يؤثر الدخل على مستوى الاستهلاك والادخار، ويعرف الأخير على انه الجزء غير المستهلك من الدخل. وكلما زاد الدخل كلما زاد الإنفاق الاستهلاكي. فالعلاقة طردية بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي. ونجد عدة نظريات تحاول أن تبين وتربط العلاقة بين الدخل والاستهلاك.[1]

الفرع الأول :نظرية الدخل المطلق

التي ترى أن هناك قصور في النظرية الكينزية التي ترى ارتباطا مباشرا –وليس متناسبا –بين الاستهلاك الكلي والدخل الكلي المتاح على المديين القصير والطويل على السواء[2]. أن زيادة الاستهلاك الموافقة لزيادة معينة في الدخل تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك. وهذا يعني أن التغير في الاستهلاك إما أن يعود إلى تغير الدخل مع ثبات الميل إلى الاستهلاك وإما أن يعود إلى تغير الميل إلى الاستهلاك مع ثبات الدخل. ومن المعروف أن الميل إلى الاستهلاك يتوقف على عوامل متعددة منها العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية. ولقد

[1] خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 159-160.

[2] بن قانة إسماعيل، دراسة قياسية لمتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري والتنبؤ بها (للفترة الممتدة بين 1970-2001)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2004-2005، ص:80.

لاحظ كينز بان العوامل الذاتية لا تتغير إلا في المدى الطويل وبالتالي اعتبرها ثابتة، وهكذا قال بان الميل للاستهلاك يتغير في المدى القصير بتأثير العوامل الموضوعية فقط، ومن هذا استنتج كينز بان الميل للاستهلاك ثابت تقريبا في المدى القصير بمعنى ثبات نسبة ما يخصصه المجتمع للاستهلاك من الدخل الجاري أو الحالي، وعلى ضوء ذلك تتوقف تغيرات الاستهلاك في المدى القصير على تغيرات الدخل لا على تغيرات الميل للاستهلاك لذلك يعتبر الدخل الجاري بصورة عامة، المتغير الأساسي الذي يحدد الاستهلاك في الفترة القصير. ولقد افترض كينز بان الاستهلاك يزداد كلما زاد الدخل لكن الزيادة في الاستهلاك تكون اقل من الزيادة في الدخل، لهذا السبب افترض كينز لان الميل الحدي للاستهلاك اكبر من الصفر واقل من الواحد. كما افترض بان الميل الوسطي للاستهلاك ينخفض كلما زاد الدخل. ومن اجل ان ينخفض الميل الوسطي للاستهلاك بارتفاع الدخل، فان دالة الاستهلاك لابد أن تقطع المحور الاستهلاك في نقطة الأصل. كما يجب أن يكون الميل الحدي للاستهلاك اقل من واحد[1].

الفرع الثاني: الدخل النسبي

في ظل فرض الدخل النسبي فان الاستهلاك يكون دالة للدخل الجاري بالنسبة للمستوى الأعلى للدخل السابق. وتوجد وجهات نظر متعددة بالنسبة لهذا الفرض. ولما كانت وجهة نظر ديزنبري(jemesDuesenberry)قد لقيت اهتماما كبيرا فسوف نركز عليها. ويرى"ديزنبري" أن هناك اتجاهات قوية بين الناس لمحاكاة جيرانهم والسعي لرفع مستوى الحياة. ولذلك لو أن دخول الأفراد تزايدت يظل توزيع الدخل كما هو فان الاستهلاك يتزايد كنسبة مع زيادة الدخل. وفي نطاق هذه الدوافع والحقيقة القائلة بان الدخل يزيد في الأجل الطويل، فان دالة الاستهلاك المناظرة سوف تكون هي دالة الاستهلاك في الأجل الطويل. وعلى هذا فانه في إطار فائض الدخل النسبي تكون الدالة الأساسية للاستهلاك هي دالة الأجل الطويل. [2]

الفرع الثالث: نظرية التنبؤات

دفعت النقائص التي شابت المفهوم الكينزي للاستهلاك ب"سيمون كوزينتس"في العام 1946الى إجراء دراسة حول العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أظهرت عيوب دالة الاستهلاك

[1]عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 149-150.

[2]مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض ، 1999، ص:143.

الكنزية والمتمثلة في عدم صلاحياتها كدالة طويلة الأجل، حيث أوضحت هذه الدراسة ثبات الميل المتوسط للاستهلاك إلى حد كبير رغم النمو السريع للدخل الشخصي المتاح، وأظهرت دراسة كوزنتس العديد من النتائج منها:

✓ أن الميل المتوسط للاستهلاك يضل ثابتا ومساويا للميل الحدي للاستهلاك ولا يتجه للانخفاض مع زيادة الدخل كما هو الحال في الأجل القصير.

✓ بين كوزنتس أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أعلى من الميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل خلال فترات الركود واقل منه خلال فترات الرواج، أي أن الميل المتوسط للاستهلاك يتغير عكسيا مع مستوى الدخل فترات التقلبات الاقتصادية.

✓ كما أظهرت الدراسة أن قيمة الميل المتوسط للاستهلاك مستقرة في الفترة طويلة المدى.

✓ أن دالة الاستهلاك في المدى الطويل تعبر عن علاقة تناسبية بين الاستهلاك والدخل حيث أن ثبات الميل المتوسط للاستهلاك يتطلب زيادة الاستهلاك بنفس نسبة زيادة الدخل.

✓ تجدر الإشارة إلى أن كوزنتس اثبت بعض افتراضات كينز أي وجود علاقة ثابتة بين الدخل والاستهلاك وان الميل الحدي للاستهلاك اقل من الواحد.[1]

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للاستهلاك والدخل

سيتم التطرق إلى بعض الأدبيات التطبيقية التي قامت على الأقل بدراسة احد جوانب هذا الموضوع.

المطلب الأول : الدراسات السابقة

تم تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة إلى ثلاثة فروع.

الفرع الأول: الدراسات المحلية:تمت الإشارة إلى بعض الدراسات الجزائرية :

***الدراسة الأولى:**دراسة **راشدي فاطمة.**[2]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أنواع السلع الكمالية الأكثر استهلاكا من طرف الأسر الجزائرية وأهم المتغيرات التي تفسر الاستهلاك البذخي، إضافة إلى معرفة مدى تأثير العوامل الخارجية على الاستهلاك البذخي، كالمحاكاة والإعلان و أهمية التحليل التمييزي في قياس مستويات الاستهلاك البذخي.

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 156-158.

[2] راشدي فاطمة، استخدام أسلوب التحليل التمييزي في قياس مستوى الاستهلاك البذخي لدى الأسر الجزائرية، دراسة سوسيو-اقتصادية لمجموعة اسر معلمين بمدينة غليزان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2014.

وخلصت أهم نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي: إلى أن علاقة الجنس ومنطقة الإقامة بمستويات الاستهلاك تتفق مع نظرية انجل، رغم انه أشار إلى الاستهلاك بصفة عامة، كذلك هناك علاقة عكسية بين الجنس ومستوى الاستهلاك البذخي إضافة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السعي إلى التغيير ومستويات الاستهلاك البذخي، والاهتمام بالعلامة التجارية والإعلان تتفق مع الدراسة السابقة لماكسيم كرومي لسوف والتي تضمنت سلوكيات المستهلك اتجاه السلع الكمالية في فرنسا.

*** الدراسة الثانية:** سمير معوشي.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نمو الإنفاق الأسري في الجزائر خلال الفترة 1987-2013 و مقارنة هذا السلوك بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، مع متابعته وتحليل نموه إضافة إلى دراسة كل من نمو إجمالي الإنفاق الأسري النهائي ونمو متوسط الإنفاق الفردي النهائي، خلال تلك الفترة ومعرفة محدداتهما من خلال تقدير العلاقة التي قد تربط بين ظاهرة الإنفاق الأسري في الجزائر مع مختلف الظواهر الأخرى التي قد تفسر هذه الظاهرة.

وخلصت أهم نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي: إلى تجمع كل نظريات الاستهلاك على أن الدخل هو المحدد الرئيسي للاستهلاك الأسري، غير انه طبق عدة متغيرات أخرى قد تأثر على هذا الأخير إضافة إلى الدخل المتاح فان كل من عدد الأسر ومتوسط حجم الأسر يمثلان عاملين مهمين في تحديد مسار الإنفاق الأسري في الجزائر، وأيضا أن ترتيب المجاميع السلعية حسب أهميتها لدى الأسر وعليه فالأسرة والفرد الجزائري يختلف بين المناطق الحضرية والريفية، وبالتالي فان سلوك الإنفاق الأسري في الجزائر تجاه اغلب المجاميع السلعية يتأثر بعامل التحضر، إضافة إلى أن اغلب نماذج متوسط الإنفاق الفردي في المناطق الحضرية لها شكل جذري، بينما في المناطق الريفية لها شكل لوغاريتمي مزدوج، في حين نجد أن اغلب نماذج متوسط الإنفاق الفردي على المستوى الوطني لها شكل جذري.

*** الدراسة الثالثة:** نمديلي أسماء.[2]

[1] سمير معوشي، تحليل نمو سلوك الإنفاق الأسري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2020.

[2] نمديلي أسماء، اثر الإنتاج غير المادي في الدخل الوطني(دراسة مقارنة بين عينة من الدول المتقدمة و مجموعة الدول الناشئة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهدي، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلىتقديم الإطار النظري للدخل الوطني والمفاضلة بين أهمية الإنتاج غير المادي والإنتاج المادي في الدخل الوطني، إضافة إلى اختبار دور الإنتاج غير المادي في الدخل الوطني لدى عينة من الدول المتقدمة ومقارنتها بعينة من الدول الناتئة وإيجاد قيمة مضافة علمية في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وتكوين أرضية للباحثين للظاهرة محل الدراسة.

وخلصت أهم نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي:إلى أن تكوين الدخل الوطني يمر بثلاثة مراحل مرحلة الإنشاء ثم مرحلة اكتسابه ومرحلة إنفاقه، و مشكلة قياس اللاماديات تمثل مشكلة وقت ليس إلا وان تطور يتسارع من اجل إيجاد طرق وأساليب دقيقة في قياس وتقييم اللاماديات في كل قطاع من القطاعات، بالإضافة إلى تطور المنتجات الغير مادية لدى عينة الدول الناتئة كان بشكل متزايد من سنة 1990الى 2012مقارنة بعينة الدول المتقدمة التي تناقص فيها تطور عدد أغلبية منتجات، لهذا يتم نفي الفرضية الثانية والتي مفادها(عدم المنتجات الغير مادية لدى الدول المتقدمة يتطور بشكل متزايد مع مرور الزمن مقارنة بالدول الناتئة)، و متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاعات اللامادية في الدخل الوطني لمجموع الدول المتقدمة اكبر منها لدى مجموع الدول الناتئة، بناءا على هذا يتم إثبات الفرضية الرابعة وهي أن نسبة الإنتاج غير المادي إلى الدخل الوطني في الدول المتقدمة اكبر مما هي لدى الدول الناتئة، لكنها نمت بشكل متسارع أكثر لدى الدول الناتئة.

الفرع الثاني:الدراسات العربية:تمت الإشارة إلى بعض الدراسات:

***الدراسة الأولى:**إسراء فالح فاضل المسافري.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المتغيرات الموزعة زمنيا و تقدير دوال الاستهلاك في العراق باستخدام المتغيرات الموزعة زمنيا، إضافة إلى انتخاب أفضل دالة استهلاك في العراق وتحليلها.

وخلصت أهم نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي:من خلال استخدام المتغيرات المرتدة زمنيا في تحديد دوال الاستهلاك خلال مدة البحث توصلنا إلى الإنفاق الاستهلاكي الكلي يعتمد بشكل كبير على الإنفاق الاستهلاكي الكلي لسنة سابقة، وكذلك الحال بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص، وذلك مما يؤكد اعتماد الإنفاق الاستهلاكي على عوامل خارجية مثل التقليد والتعود والتوقعات كما يمكن ملاحظة تقارب القوة التفسيرية للنماذج(كويك، المون، دورة الحياة)حيث بلغت قيمة(R^2) على التوالي (0.98،0.979،0.98)، وكذلك

[1] إسراء فالح فاضل المسافري، استخدام المتغيرات الموزعة زمنيا في تحليل الإنفاق الاستهلاكي في العراق للمدة (1995-2019)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة كربلاء-العراق، 2017.

فإن الميل الحدي للاستهلاك الكلي والحكومي والخاص في الأمد القصير وحسب دالة(براون وفريدمان)يساوي (0.11،0.36،0.156)على التوالي، أي أن الفرد سيزيد من استهلاكه بنسبة هذه القيم عند زيادة دخله بنسبة 1%في الأمد القصير،أما في الأمد الطويل فانه يساوي(0.15،0.13،0.22)أي أن الفرد سيزيد من استهلاكه بنسبة تلك القيم كلما زاد دخله ب1%.

***الدراسة الثانية:** حمدي محمد احمد غيث.[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم محددات الاستهلاك العائلي في فلسطين و بناء نموذج قياسي يدرس محددات الاستهلاك العائلي، إضافة إلى بناء نموذج قياسي آخر لبيان تأثير الاستهلاك العائلي على النمو الاقتصادي والتعرف على دور الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي.

وخلصت أهم نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي: إلى أنها تسببت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي خلال فترة الدراسة (1994-2015) إلى تشوهات في الاقتصاد الفلسطيني، وجعله تابعا لها وبلغ متوسط الاستهلاك العائلي في الأراضي الفلسطينية حوالي 4585مليون دولار خلال فترة الدراسة، حيث أظهرت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك أن هناك تكامل مشترك من الدرجة الأولى بين المتغيرات، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ومتغير التضخم غير معنوي عند مستوى دلالة5% في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى وغير مؤثر لذلك تم حذفه من المعادلة.

***الدراسة الثالثة** :حامد معلى آدم حامد.[2]

هدفت هذه الدراسة إلىدراسة وتقدير محددات الاستهلاك الخاص في السودان خلال فترة الدراسة، وبناء نموذج قياسي لمحددات الاستهلاك الخاص في السودان يخلو من مشاكل الاقتصاد القياسي وقادر على التنبؤ،إضافة إلى إثراء البحث العلمي في الدراسات الكمية في علم الاقتصاد وتوجيه الباحثين إلى الدراسات القياسية التطبيقية التي لا يزال البحث فيها شحيحا.

وخلصت أهم نتائج الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي: إلى وجود علاقة طردية بين الدخل الحقيقي المتاح للتصرف والاستهلاك الخاص وأن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستوياتها، وهذا يتناسب مع

[1]حمدي محمد احمد غيث، محددات الاستهلاك العائلي و تأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين-دراسة قياسية للفترة (1994-2015)، مذكره لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2016.

[2]حامد معلى ادم حامد، محددات الاستهلاك الخاص في السودان-دراسة قياسية خلال الفترة(1980-2016)، المجلة الأكاديمية للأبحاث و الدراسات، المجلد1، العدد1، 2019.

طبيعة المتغيرات الاقتصادية إضافة إلى وجود تكامل مشترك لجميع متغيرات الدراسة مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات،وأيضا وجود علاقة عكسية بين التضخم والاستهلاك الخاص .

الفرع الثالث:الدراسات الأجنبية:تمت الإشارة إلى بعض الدراسات:

*** الدراسة الأولى :**

1- IoannisKostakis[1]

هـدفت الدراسـة إلـىتقديم ومناقشة نتائج تحليلات تأثير العديد من المحددات الاجتماعية والديموغرافية والسلوكية على الإنفاق في 800 أسرة يونانية أثناء الأزمة المالية.

وخلصت أهم نتائج هذه الدراسة إلى أن الدخل هو أحد المحددات الرئيسية التي تؤثر على نفقات الغذاء عبر الأسر. هذه النتيجة بديهية ومدعومة بأبحاث سابقة كما أشارت التقديرات إلى أن مستوى الإنفاق على الغذاء يتأثر إيجابياً بالمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية ، حيث يختار المستهلكون ذوو التعليم العالي المزيد من المنتجات الصحية و يولي المستهلكون المتقاعدون مزيدًا من الاهتمام للقضايا الصحية التي تستهلك أكثر من الفئات العمرية الأخرى، إضافة إلى تولي الإناث اهتمامًا أكبر بقضايا التغذية في الأسرة، حيث تنفق في الوقت نفسه أموالًا على الطعام أكثر من الذكور و أيضا المستهلكون الذين يدفعون إيجارًا ينفقون أموالًا أقل على الطعام، كنسبة مئوية من إجمالي نفقاتهم، في حين أن المستهلكين الذين يعيشون في المناطق الحضرية يستهلكون أكثر، إضافة إلى أن المتغيرات المستقلة للسمات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية مثل الدخل والجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة وحالة التوظيف لها تأثير هام على إنفاق الأسرة على الغذاء، ويدعم التحليل التجريبي الإضافي قانون أنجل الأول في بياناتنا و العثور على ارتباطات قوية بين العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وموقف المستهلك في تجربة الإنفاق على الغذاء.

*** الدراسة الثانية:**

2- Kai Guond Papa N'Diaye[2].

هدفت هذه الدراسةإلى قياس المحددات الرئيسية للاستهلاك الخاص في الصين من خلال الناتج المحلي الإجمالي وبيانات الاقتصاد الصيني.

[1] Loanniskostakis, the determinats of house holds food consumption in greece ,international journal of food Agricultural economics, vol2, 2014 .

[2] Kai Guond Papa N'Diaye, determinants of china's private consumption : An international perspective , international Monetary fund,2010 .

وخلصت أهم نتائج الدراسة إلىاعتبار الدخل هو العامل الأساسي الذي يؤثر في الاستهلاك الخاص . وان معدلات الفائدة تؤثر بشكل كبير على نسبة الاستهلاك الخاص و أن الشعب الصيني يسعى إلى تطوير أسواق رأس المال من خلال تحرير أسعار الفائدة، وإنشاء أدوات ادخار بديلة لتخفيض نسبة الاستهلاك وزيادة الادخار حيث تنتهج الصين جملة من الآليات هدفها زيادة دخل الأسرة مثل تحسين أنظمة الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية .

*** الدراسة الثالثة:**

3- LollivierStéfan[1].

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التغير في الاستهلاك الناتجة عن التغير في الدخل في الأجل القصير.

وخلصت أهم نتائج الدراسة إلىوجود مرونة موجبة في المدى الطويل بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل حسب النظرية الكينزية نسبة الادخار عند زيادة مستويات الدخل IoannisKostakisوالحذر من الزيادة في نسبة الاستهلاك، لمواجهة التقلبات المستقبلية في المدى القصير.إضافة إلىتباين التغير في حجم الاستهلاك بين الأسر بسبب التغير في حجم الأسر وعامل السن .

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد عرض بعض الدراسات السابقة المحلية والعربية والدراسات الأجنبية، سيتم إبراز أهم أوجه التشابه والاختلاف بين مجموع الدراسات السابقة والدراسة الحالية وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مقارنة الدراسات المحلية بالدراسة الحالية

يمكن إجراء مقارنة بين الدراسات السابقة المحلية بالدراسة الحالية من خلال الجدول التالي :

الجدول(1-1):مقارنة بين الدراسات المحلية و الدراسة الحالية

	الدراسات السابقة المحلية			الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	
موضوع الدراسة	استخدام أسلوب التحليل التمييزي في	تحليل نمو سلوك الإنفاق الأسري في	اثر الإنتاج غير المادي في الدخل	اختبار العلاقة بين الدخل والاستهلاك

[1]Lollivierstefan, La consommation sensible aux variations de revenu, meme sur le terme, economie et statistique, N°324, 1999 .

	قياس مستوى الاستهلاك البذخي لدى الأسر الجزائرية	الجزائر	الوطني	في الاقتصاد الجزائري
الهدف من الدراسة	معرفة مدى تأثير العوامل الخارجية على الاستهلاك البذخي	تحليل نمو الإنفاق الأسري في الجزائر	المفاضلة بين أهمية الإنتاج غير المادي والإنتاج المادي في الدخل الوطني	سيتم التطرق إلى معرفة مدى تأثير الدخل الوطني على الاستهلاك
الفترة	(2014)	(2013-1987)	(2012-1990)	(2020-1970)
أسلوب المعالجة	التحليل الوصفي للبيانات	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية(فترات الإبطاء) الموزعة ARDL	نموذج الانحدار الخطي البسيط	
النتائج	هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السعي إلى التغيير ومستويات الاستهلاك البذخي.	تجمع كل نظريات الاستهلاك على أن الدخل هو المحدد الرئيسي للاستهلاك الأسري، غير انه طبق عدة متغيرات أخرى قد تؤثر على هذا الأخير.	تكوين الدخل الوطني يمر بثلاث مراحل مرحلة الإنشاء ثم مرحلة اكتسابه ومرحلة إنفاقه.	سيتم التطرق إلى أن هناك علاقة موجبة بين الدخل الوطني والاستهلاك

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-1) أن الدراسات المحلية لم تتناول موضوع علاقة الدخل بالاستهلاك بصفة مباشرة و لكنها تناولت متغير من المتغيرات(الاستهلاك أو الدخل الوطني)، كما نلاحظ أنها اختلفت في

فترة الدراسة وطريقة المعالجة، فنجد أن الدراسة الأولى عالجت الموضوع بالتحليل الوصفي للبيانات، الدراسة الثاني بنموذج ARDL، أما الدراسة الثالثة استخدمت نموذج الانحدار الخطي البسيط، بينما في دراستنا الحالية فتناولنا نموذج NARDL، و اختلفت نتائج الدراسات وأهدافها على اختلاف موضوعها.

الفرع الثاني: مقارنة الدراسات العربية بالدراسة الحالية

يمكن إجراء مقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية من خلال الجدول التالي :

الجدول(1-2): مقارنة بين الدراسات السابقة العربية بالدراسة الحالية

	الدراسات العربية			الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	**الدراسة الثالثة**	
موضوع الدراسة	استخدام المتغيرات الموزعة زمنيا في تحليل الإنفاق الاستهلاكي	محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين	محددات الاستهلاك الخاص في السودان دراسة قياسية	اختبار العلاقة بين الدخل والاستهلاك في الاقتصاد الجزائري
الهدف من الدراسة	تحليل المتغيرات الموزعة زمنيا	التعرف على أهم محددات الاستهلاك العائلي في فلسطين	دراسة وتقدير محددات الاستهلاك الخاص في السودان خلال فترة الدراسة	سيتم التطرق إلى تقديم مفاهيم حول الاستهلاك وأهم نظريات المحددة له
البلد	العراق	فلسطين	السودان	الجزائر
الفترة	(2014-1995)	(2015-1994)	(2016-1980)	(2020-1970)
أسلوب المعالجة	نموذج المتغيرات المرتدة زمنيا	التحليل الوصفي	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	
نتائج الدراسة	من خلال استخدام المتغيرات المرتدة	بلغ متوسط الاستهلاك العائلي في الأراضي	وجود علاقة طردية بين الدخل الحقيقي	سوف نتطرق إلى مفاهيم خاصة

	زمنيا في تحديد دوال الاستهلاك خلال مدة البحث توصلنا إلى الإنفاق الاستهلاكي الكلي يعتمد بشكل كبير على الإنفاق الاستهلاكي الكلي لسنة سابقة	الفلسطينية حوالي 4585مليون دولار خلال فترة الدراسة	المتاح للتصرف والاستهلاك الخاص	بالاستهلاك و نظرياته المفسرة وأهم مستوياته.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-2) أن الدراسات العربية لم تتناول موضوع علاقة الدخل بالاستهلاك بصفة مباشرة و لكنها تناولت متغير من المتغيرات(الاستهلاك أو الدخل الوطني)، كما نلاحظ أنها اختلفت في فترة الدراسة و طريقة المعالجة، فنجد أن الدراسة الأولى عالجت الموضوع بنموذج المتغيرات المرتدة زمنيا، الدراسة الثاني بالتحليل الوصفي، والدراسة الثالثة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، بينما في دراستنا الحالية فتناولنا نموذج NARDL، و اختلفت نتائج الدراسات وأهدافها على اختلاف موضوعها.

الفرع الثالث: مقارنة الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية

يمكن إجراء مقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية بالدراسة الحالية من خلال الجدول التالي :

الجدول(1-3): مقارنة بين الدراسات الأجنبية بالدراسة الحالية

	الدراسات الأجنبية			الدراسة الحالية
	الدراسة الأولى	**الدراسة الثانية**	**الدراسة الثالثة**	
موضوع الدراسة	محددات المنزل يحمل استهلاك الغذاء في	محددات الاستهلاك الخاص في الصين	استهلاك حساس للتغيرات في الدخل	اختبار العلاقة بين الدخل والاستهلاك

	اليونان		حتى على المدى القصير	في الاقتصاد الجزائري
الهدف من الدراسة	تقديم ومناقشة نتائج تحليلات تأثير العديد من المحددات الاجتماعية والديمغرافية والسلوكية على الإنفاق في 800اسرة يونانية أثناء الأزمة المالية	دراسة المحددات الرئيسية للاستهلاك الخاص في الصين من خلال الناتج المحلي الإجمالي وبيانات الاقتصاد الصيني	دراسة العلاقة بين التغير في الاستهلاك الناتجة عن التغير في الدخل في الأجل القصير	سوف يتم التطرق إلى تقديم تعاريف الدخل الوطني و هل يعتبر من المؤثرات الهامة على الاستهلاك.
البلد	اليونان	الصين		الجزائر
الفترة	2014	2010	1999	(2020-1970)
نتائج الدراسة	أن الدخل هو احد المحددات الرئيسية التي تؤثر على نفقات الغذاء عبر الأسر	يعتبر الدخل هو العامل الأساسي الذي يؤثر على الاستهلاك الخاص في الصين وان معدلات الفائدة تؤثر بشكل كبير على نسبة الاستهلاك الخاص	وجود مرونة موجبة في المدى الطويل بين التغير في الاستهلاك والتغير في الدخل حسب النظرية الكينزية	سنتطرق إلى تأثير الدخل الوطني على الاستهلاك و العلاقة بينهما.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-3) أن الدراسات الأجنبية لم تتناول موضوع علاقة الدخل بالاستهلاك بصفة مباشرة ولكنها تناولت متغير من المتغيرات(الاستهلاك أو الدخل الوطني)، كما نلاحظ أنها اختلفت في فترة الدراسة والأهداف، كما اختلفت نتائج الدراسات على اختلاف موضوعها.

خلاصة الفصل

لقد جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالاستهلاك والدخل باعتبارهم من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد، وكذلك إبراز العلاقة بين المتغيرين. حيث تم التطرق كمرحلة أولى إلى التعاريف المتعددة للاستهلاك وذكر أنواعه، إضافة إلى مستويات الاستهلاك ،بالإضافة إلى تقديم دالة الاستهلاك في المدى الطويل والمدى القصير و العلاقة بينهما.

كما تم تقديم أهم التعاريف المختلفة المفسرة لمتغير الدخل الوطني إضافة إلى أهمية الدخل التي تكمن في تقدير نجاح السياسة الاقتصادية للدولة و كذا أنواع الدخل الوطني ، والتطرق إلى طرق قياسه إضافة إلى أهم صعوبات قياسه.أما ما جاء في المرحلة الثالثة فهو عبارة عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك والذي تمثلت في عدة نظريات مفسرة للاستهلاك بمتغير الدخل.

وفي الأخير تم التركيز على الدراسات السابقة المحلية، العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة .

الفصل الثاني

دراسة قياسية للعلاقة بين الدخل والاستهلاك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2020)

تمهيد الفصل:

بهدف الإحاطة بكل جوانب الإشكالية والتي تتمحور بشكل رئيسي حول قياس أثر التغيرات في إجمالي الدخل الوطني على إجمالي الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين أين يشتمل المبحث الأول على عرض الخصائص الإحصائية للبيانات والمنهجية المعتمدة في الدراسة بالإضافة إلى أدوات الدراسة، ولبلوغ الهدف المسطر سلفا تم اعتماد مجموعة من الأساليب الكمية التي تخدم أهداف الدراسة وتقدم مجموعة من الأدوات التي تمكن الطلبة من تحديد الآثار والعلاقات بين المتغيرات بشكل دقيق.

وبالنظر لخصوصية الدراسة التي تشتمل على تحديد العلاقة بين الدخل والاستهلاك، والتي عرفت اختلاف واسع في الأوساط الأكاديمية باختلاف المنظور لهذه العلاقة بين المدارس الاقتصادية المتنوعة، فقد تم التركيز على استخدام النماذج الغير خطية (نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة غير الخطية)، حيث تتيح نماذج (NARDL) إمكانية قياس اثر الصدمات الموجبة والسالبة في متغير إجمالي الدخل الوطني وانتقالها إلى إجمالي الاستهلاك وبالتالي تحديد تناظرية العلاقة بين هذه المتغيرات من عدمه في الأجلين القصير والطويل.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة

نهدف من خلال هذا المبحث إلى توضيح مختلف الخصائص الإحصائية للبيانات المدرجة في الدراسة، وقبل ذلك سيتم توضيح الطريقة المتبعة في مناقشة وتفسير نموذج الدراسة.

المطلب الأول: التطرق إلى الأداة المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئةARDL

1-تعريف نماذجARDL:

تعتبر نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة منهجية حديثة وهي منهجية ARDL التي طورها كل من Pesaran(1997)، Shinand and Sun (1998)، وكل من Pesaran et Al(2001)، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى(1)I أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)[1]. كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل غرانجر (Granger ,1987) وذات المرحلتين واختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن (CRDW test) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن(Johansen Co intégration Test) في إطار نموذج VAR .

إن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (Laurence son and Chai,2003)، كما أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Gerrardand Good Frey)، لذا يعتبر نموذجARDL أكثر النماذج ملائمة لتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل ديناميكي.حيث نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل إذ نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات للمتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في

[1]– محمد بن عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية : هل هي علاقة طاردة أم جاذبة ؟ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 2، ديسمبر، 2009 ،ص 8.

الطرق الأخرى مثل وانجل–جرانجر (1987) ، طريقة جوهانسون (1988)وجوهانسن–جسلس (1990). ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و(SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و(SC)[1] .

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من Pesaran et Al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، تعرف هذه الطريقة ب (Bonds Test approcha) أي طريقة اختبار الحدود. ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta VarU_{dif} = a + \beta_1 VarU_{dif_{t-1}} + \beta_2 VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_1 \Delta VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_2 \Delta VarY_{dif_{t-1}} + \varepsilon_t \qquad (5)$$

$$\Delta VarU_{gap} = a + \beta_1 VarU_{gap_{t-1}} + \beta_2 VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_1 \Delta VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_2 \Delta VarY_{gap_{t-1}} + \varepsilon_t \qquad (6)$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة. تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد، بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (γ_1،γ_2) معلمات الفترة القصيرة. وحين أن و$a\varepsilon$ تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

ويتضمن اختبار ARDLفي الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. ولأجل ذلك بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test)حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

[1]–رياض المومني، نفل الهزيم، تأثير التجارة الخارجية على التضخم : دراسة حالة الأردن 1992–2006 ،أبحاث اليرموك ،سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،الجلد27، العدد (1ب)، جامعة اليرموك ،اربد ،2011 ،ص 394 .

بعد القيام باختبار (Wald test)، نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al(2001) . وهي القيم الحرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى I(1) ،و المتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0)، أو تكون عند نفس درجة التكامل. فإن كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل [1].

2-اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج:

2-1- اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

وعليه قبل تطبيق منهجية ARDL للتكامل المشترك للمتغيرات محل الدراسة، يجب أولا دراسة استقرار السلاسل الزمنية، الذي يعد شرط أساسي من شروط التكامل المشترك. وتعتبر اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية وفحص خصائصها، وأمام تعدد اختبارات جذر الوحدة يتم استخدام عادة كل من اختبار دكي فولر Dickey-Fuller(DF)، وديكي فولر المطور (ADF)، اختبار فيليب بيرون Phillip-Perron(PP)، اختبار (KPSS)، ولكن في دراستنا سنقتصر على اختبار الاستقرار باستخدام (ADF) و(PP) بحيث تكون الفرضية الصفرية في كلا الاختبارين في احتواء السلسلة الزمنية للمتغيرات على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو الرفض بمقارنتها بالقيم الحرجة المرافقة لها أو بملاحظة القيمة الاحتمالية لها، مما يعني رفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة وتكون النتيجة هي استقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.[2]

ويعتمد اختبار فيليب بيرون على تقدير نفس نماذج ديكي فولر، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس، وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لإحصاءات دكي فولر، كما أن له قدرة اختبارية أفضل وأدق في حالة حجم العينات الصغيرة. ولذا فإنه في حالة عدم توافق نتائج

[1] دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبوبكر بلقايد -تلمسان-،أطروحة دكتورة ،2012-2013، ص 237-238

[2]-Régisbourbonnais, Econométrie -cours et exercicescorrigés-, 9ème édition, Dunod, Paris, 2015, p : 245.

اختبار (ADF) و(PP) فإنه يتم تفضل نتائج اختبار (PP) لقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت [1].

2-2- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية، قام Pesaran بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل. حيث يتمثل الاختبارات الأول في اختبار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM[2]، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDLإذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، ونرفض بذلك الفرضية الصفرية : المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرض البديل باستقرارها خلال فترة الدراسة .

3- اختبارات الكشف عن جودة النموذج:

في إطار التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء نموذج التوزيع الطبيعي، وألا تكون متحيزة، وأن تكون متسقة ولها أقل تباين، ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ARDLلفرض هذه طريقة، وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات للتشخيص كما يلي:

3-1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية :Normality test

من أجل التحقق من أن البواقي المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي يمكن استخدام عدة اختبارات منها Skewness، Kurtosis أو J'arque-Berra. وسيتم فيما يلي استخدام إحصائيات جاك بيرا J'arque-Berra من خلال اختبار فرضية العدم، القائلة H_0 : بواقي معادلة الانحدار موزعة طبيعيا .

3-2- اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrélation

أهم الاختبارات المخصصة للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نجد: اختبار DW (Durbin Watson test)، اختبار H-statistic(Durban h test)، واختبار LM (Breuseh-GodfreySreialCorrélation). ويتم عادة استخدام اختبار DW في الكشف على التعدد الخطي في

[1]-MamtaChowdhury, Currency Crisis and Stock Prices in East Asian Countries: an ApplicatinofCointegratin Granger Causality, School of Economics and Finance , Working paper series, N°2004/01.

[2] Brown and al., Techniques for testing the constancy of regression relationships over time, Journal of the RoyalStatistical society, series B, 37, 1974, pp: 153.
http://www.jstor.org/stable/2984889?origin=JSTOR-pdf

معادلات الانحدار، لكن يعتبر غير صالح عندما تضاف قيم المتغير التابع المبطئة كمتغير مستقل، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار إلا الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى، لذا سيتم استخدام اختبار LMالمقترح من طرف Breusch–Godfrey. حيث تقتضي فرضية العدم : غياب ارتباط تسلسلي ذاتي بسلسلة بواقي التقدير أي : $(H_0: p_1 = \cdots = p_m = 0)$، مقابل الفرض البديل : بوجود ارتباط تسلسلي لبواقي التقدير[1] .

3-3- اختبار عدم ثبات التباين Homoscedasticity:

للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، يمكن استخدام عدة اختبارات، ولكن سنقتصر على اختبار Breusch–Pagan–Godfrey–test، من خلال اختبار الفرض العدم القائل بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، مقابل الفرض البديل :عدم ثبات التباين[2].

المطلب الثاني: نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة غير خطية NARDL

يعتبر أسلوب NARDL توسيعا أو تعميما للتقدير الخطي لأسلوب الانحدار الذاتي ذو الفجوات المبطئة للتكامل المشترك ARDL، بحيث يأخذ بعين الاعتبار احتمالية اللاخطية في تأثير المتغير التابع،سواء في الأجل القصير أو الطويل.

أسلوب NARDL، كما في ARDL يقوم بالكشف عن التأثيرات قصيرة الأجل في معادلة واحدة، وكذلك لا يحتاج بالضرورة إلى سلاسل زمنية طويلة نقارنه بأسلوب التكامل المشترك غير خطي (MTAR or TAR) بالإضافة إلى مرونته في استخدام المتغيرات المتكاملة من الرتبة I(0) أو I(1)، بمعنى سواء كانت المتغيرات مستقرة في المستوى أو الفرق الأول أو المزيج بينهما[3].

تعتمد منهجية NARDL على تقدير علاقة عدم تماثل المعلمات في الأجل الطويل وفق العلاقة التالية:

$$Y_t = \beta^+ X_t^+ + \beta^- X_t^- + \mu_t$$

حيث x متغير تم تقسيمها إلى x^+ و x^- وهي عبارة عن المجموعة الجزئي للقيم الموجبة والقيم السالبة كما يلي :

$$X_t^+ = \sum_{j=i}^{t} \Delta X_j^+ = \sum_{j=1}^{t} \max(\Delta X_j, 0) \quad ; \quad X_t^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta X_j^- = \sum_{j=1}^{t} min(\Delta X_j, 0)$$

[1]-Régis Bourbonnais, op-cit, p : 131.

[2]-Régis Bourbonnais, op-cit, p : 154

[3]– عماد الدين احمد المصبح، العوامل المؤثرة في الاستثمار في المملكة العربية السعودية،ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل الصناعي في المملكة العربية السعودية،12 مارس 2018، جامعة القصيم، ص 8

تم تطبيق هذه المنهجية في دراسة التكامل المشترك غير المتماثل باستخدام مجموع جزئي من قبل Schorderet (2001) في دراسته لعلاقة البطالة بالإنتاج وفق منهجية NARDL[1] .

قام Shin et Yu and Greenwood (2014) بدمج العلاقة الأولى في نموذج ARDL لـ Pesaran et Shin (1999) و Pesaran et Al (2001) وعليه نحصل على نموذج NARDL[2]:

$$\Delta Y_t = a_0 + \rho Y_{t-1} + \theta^+ X_{t-1}^+ + \theta^- X_{t-1}^- + \sum_{i=1}^{p-1} \varphi_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \left(\pi_j^+ \Delta X_{t-1}^+ + \pi_j^- \Delta X_{t-1}^-\right) + e_t \ldots\ldots ()$$

حيث: ρ, θ^-, θ^+ تمثل المعلمات في الآجل الطويل ، و $\varphi_i \ \pi_j^+ , \pi_j^-,$ المعلمات في الآجل القصير.

بعد تقدير نموذج NARDL يتم اختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات باستخداماختبارفيشر F-test، تحت فرضية:

$H_0: \rho = \theta^- = \theta^+ = 0$ فرضية العدم : (عدم وجود تكامل)

$H_1: \rho \neq \theta^- \neq \theta^+ \neq 0$: البديلة الفرضية (وجود التكامل)

يتم مقارنة Fالإحصائية بالقيمتين الحرجتين لاختبار الحدود التي وضعها Pesaran et Al(2001)وإذا كانت إحصائية F أعلى من القيمة الحرجة العليا نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة أي وجود تكامل بين المتغيرات [3].

ويتميز أسلوب NARDLباختبار إضافي هو اختبار التماثل في الأجل الطويل حيث تختبر الفرضية الصفرية باستخدام اختبارWald testأيضا [4]:

$$\left(\beta^+ = -\frac{\theta^+}{\rho}\right) = \left(\beta^- = -\frac{\theta^-}{\rho}\right)$$

مقابل الفرضية البديلة التي تنص على عدم تماثل العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة كما يلي:

---

[1]–Shin,Yongcheol and Yu, Byungchul and Greenwood-Nimmo, Matthew, Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework(October 21, 2013). Festschrift in Honor of Peter Schmidt, W.C. Horrace and R.C. Sickles, eds., Forthcoming.Available:http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1807745, p7.

[2]–TuranTaner,KarakasMesut,Asymmetries in twin deficit hypothesis: Evidence from CEE countries,JournalofEconomics, SlovakAcademyofSciencesvol66, issue6, 2018, p588

[3]khalid M. Kisswani, Mohammad I. Elian, Exploring the nexus between Oil prices and sectoral stock prices: Nonlinear evidence from Kuwait stock exchange, Cogent Economicsand finance (2017) Available: https://doi.org/10.1080/23322039.2017.1286061, p7

[4]– عماد الدين أحمد المصبح ، العوامل المؤثرة في الاستثمار في المملكة العربية السعودية ، مرجع سابق ،ص : 10–11

$$\left(\beta^{+} = -\frac{\theta^{+}}{\rho}\right) \neq \left(\beta^{-} = -\frac{\theta^{-}}{\rho}\right)$$

ويمكن باستعمال اختبارWald−test إيجاد اختبار التماثل للمعلمات في الآجل القصير وفق الفرضية العدمية [1]:

$$H_0: \sum_{j=1}^{r} \tau_{2j} = \sum_{j=1}^{r} \tau_{3j}$$

الفرع الأول: منهجية الدراسة وعرض الخصائص الوصفية للبيانات

يتناول هذا المبحث عرضا لمختلف الخصائص الإحصائية للبيانات من خلال حساب بعض الإحصاءات الوصفية، ومصفوفة الارتباطات، وقبل ذلك سيتم توضيح الطريقة المتبعة في تقسيم نماذج الدراسة.

أولا: منهجية الدراسة

تم الاعتماد على نماذج الانحدار الذاتي(NARDL)التي تتيح قياس أثر إجمالي الدخل الوطني بشكل عام سواءً تعلق الأمر بالقيم الموجبة في هذا المتغير، أو القيم السالبة بشكل منفصل ما يمكن الطلبة من الحصول على نتائج موضوعية وواقعية وأكثر دقة مقارنة باستخدام النماذج الخطية والتي لا تعطي حقيقة علاقة التأثير بين المتغيرات. حيث أن هذه الأخيرة تقدر في اتجاه واحد (موجب أو سالب) وتفترض العكس بالنسبة للاتجاه الآخر، وهو أمر أبعد ما يكون عن الواقع فاستجابة متغير ما إيجابا للتغير الموجب في المتغير المفسر له، لا يعني بالضرورة أن استجابته للتغير السالب في المتغير المفسر ستكون عكسية، وبالتالي فاعتماد النماذج غير الخطية تعتبر إسقاطا واقعيا وذو كفاءة عالية مقارنة بالنماذج الخطية.

ثانيا: متغيرات الدراسة ومصدر البيانات

المتغيرات المعتمدة في الدراسة تم تحديدها أساسا بناءً على الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع البحث، بالإضافة إلى معيار مدى توفر البيانات خلال الفترة (1970−2020)، ويمكن تعريف كل متغير مدرج في النموذج القياسي المعتمد في الدراسة على النحو التالي:

- ✓ **المتغيرات التابع:إجمالي الاستهلاك الوطني**

نفقات الاستهلاك النهائي (إجمالي الاستهلاك سابقاً) هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة

[1]TuranTaner, Karakas Mesut, Op.Cit, p.588

سابقاً). والبيانات بالسعر الثابت للعملة المحلية.

✓ **المتغيرات المستقل:إجمالي الدخل الوطني**

ستنتج إجمالي الدخل المحلي على أنه مجموع إجمالي الناتج المحلي وتصحيح معدلات التبادل التجاري. والبيانات بالسعر الثابت للعملة المحلية.[1]

فيما يخص الوحدات الخاصة بمتغيرات ومصادر البيانات فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): متغيرات الدراسة ووحدات قياسها

اسم المتغير	نوع المتغير	المتغير	الوحدة	مصدر البيانات
الاستهلاك	تابع	**GDPPG**	الدينار الجزائري	البنك الدولي
الدخل	مستقل	EXP_EDU	الدينار الجزائري	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالبتين

تجدر الإشارة إلى أنه تم إدخال اللوغاريتم الطبيعي على كل متغيرات الدراسة لتصغير التباينات في مشاهدات المتغيرات خلال فترة الدراسة، ما يمكن من الحصول على مقدرات أكثر كفاءة. بالإضافة إلى تسهيل حساب المرونات في تأثير إجمالي الدخل الوطني على إجمالي الاستهلاك.

✓ **توصيف نموذج الدراسة:**

تم الاعتماد في توصيف النموذج محل البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين الدخل والاستهلاك بشكل كلي أو جزئي، وأهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها في تحديد المتغيرات المدرجة في الدراسة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): الدراسات السابقة المعتمدة في تحديد متغيرات الدراسة

الدراسة	العنوان
الدراسة الأولى	تحليل نمو سلوك الإنفاق الأسري في الجزائر
الدراسة الثانية	اثر الإنتاج غير المادي في الدخل الوطني: (دراسة مقارنة بين عينة من الدول المتقدمة ومجموع الدول الناتئة)
الدراسة الثالثة	استخدام المتغيرات الموزعة زمنيا في تحليل الإنفاق الاستهلاكي في العراق للفترة(1995-2014)

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي http://databank.worldbank.org/ddp/home.do ،تاريخ الاطلاع: 2022/04/14.

الدراسة الرابعة	محددات الاستهلاك العائلي وتأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية للفترة (1994-2015)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

يمكن الإشارة للدراسات السابقة دون إدراجها في جدول أو تحديد المتغيرات بالتفصيل في فقرة منفصلة.

بعد الاطلاع على الأدبيات التطبيقية العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة عمدنا إلى محاولة توصيف نموذج يتلاءم مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري والموضوع محل البحث، حيث تم اعتماد إجمالي الدخل الوطني بالأسعار الثابتة (الحقيقي)كمتغير تابع ومتغير أجمالي الاستهلاك الوطني (العام والخاص) كمتغير مفسر وهو أيضا بالقيم الحقيقية،ويمكن توصيف النموذج العام على النحو التالي.

$$\mathbf{TCONS} = f(TREV)$$

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي يصبح:

$$\mathbf{lnTCONS} = f(lnTREV)$$

وبعد إدخال اللوغاريتم وترتبي الصياغة يمكن كتابة المعادلة بشكلها العام على النحو التالي:

$$\begin{aligned} d(\boldsymbol{lnTCONS}_t &= \alpha + \rho \boldsymbol{lnTCONS}_{t-1} + \left(\beta^+ lnTREVX^+{}_{t-1} + \beta^- lnTREV^-{}_{t-1}\right) \\ &+ \sum_{t=1}^{p} (\gamma_n * \Delta \boldsymbol{lnTCONS}_{t-J}) + \sum_{t=0}^{q1} (\pi^+{}_n * \Delta lnTREV^+{}_{t-J}) \\ &+ \sum_{t=0}^{q1} (\pi^-{}_n * \Delta lnTREV^-{}_{t-J}) + \mu_t \end{aligned}$$

حيث: (α) يمثل القاطع أو ثابت التقدير، (ρ) معامل تصحيح الخطأ و كل من $\left(\beta^+ lnTREV^+{}_{t-1} + \beta^- lnTREV^-{}_{t-1}\right)$ الصدمات الموجبة والسالبة في الأجل الطويل للمتغيرات المستقلة في حين يمثل كل من $\sum_{t=0}^{q1}(\pi^+{}_n * \Delta lnTREV^+{}_{t-J}) + \sum_{t=0}^{q1}(\pi^-{}_n * \Delta lnTREV^-{}_{t-J})$ الصدمات الموجبة والسالبة في الأجل القصيرللمتغير المستقلة و (j ;1.....n) درجة تأخير النموذج و (t : 1.....T) يمثل الزمن، و μ_t تمثل حد الخطأ العشوائيوالذي يفترض تشويشا أيضا.

ثالثا: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ومعاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة

1- تطور متغير الدخل و الاستهلاك في الجزائر

أ- تطور متغير الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة

الشكل رقم (2-1): تطور متغير الاستهلاك خلال الفترة (1970-2020)

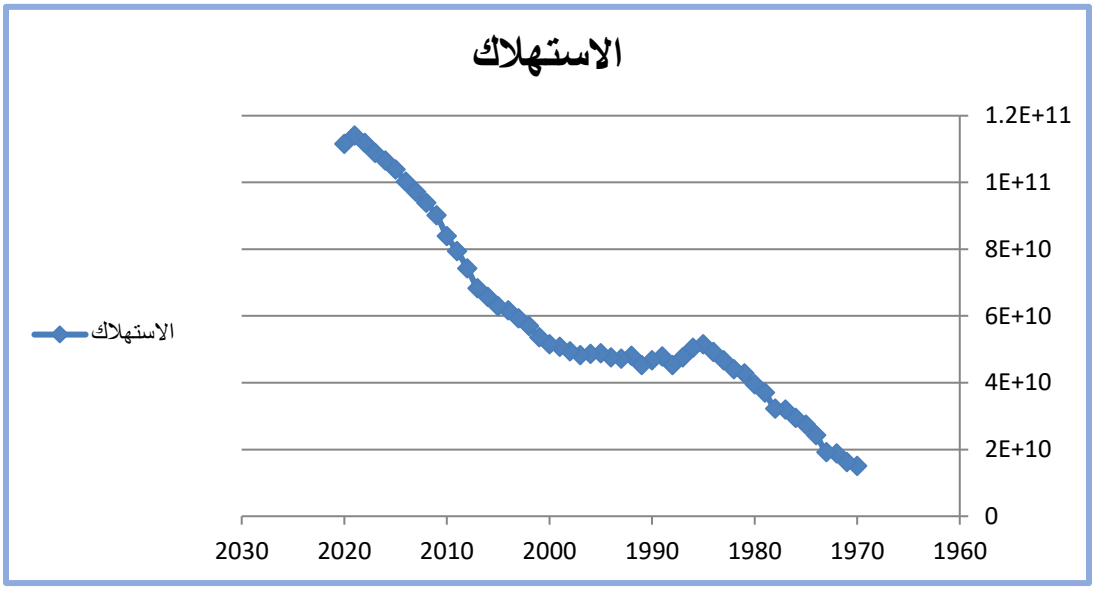

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

ب- تطور متغير الدخل الوطني في الجزائر خلال فترة الدراسة

الشكل رقم (2-2):تطور متغير الدخل الوطني خلال الفترة (1970-2020)

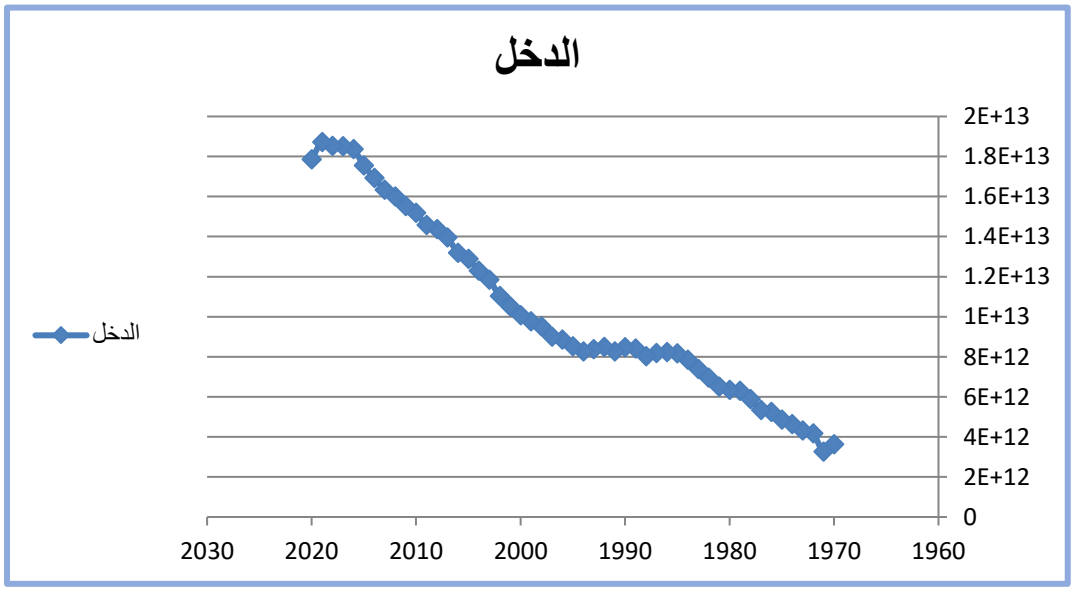

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

2- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة الدراسة تم حساب مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية، والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): الإحصاءات الوصفية لمتغيري الدراسة

	TREV	TCONS
الوسط الحسابي	1.03E+13	**5.24E+12**
الوسيط	8.52E+12	**4.45E+12**
أعلى قيمة	1.87E+13	**1.03E+13**
أدني قيمة	3.26E+12	**1.37E+12**
الانحراف المعياري	4.55E+12	**2.46E+12**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

بالرجوع إلى الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

✓ بلغ الوسط الحسابي لإجمالي الدخل الوطني الحقيقي في الجزائر خلال فترة الدراسة(1.87E+13) دينار جزائري وذلك سنة (2019)، وهو معدل مرتفع نسبيا يعكس الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد الجزائر خلال فترة طويلة بين (1970-2020)، أما الوسط الحسابي الإجمالي الاستهلاك الوطني الحقيق فقد بلغ (5.24E+12) دينار جزائري ومن الملاحظ من خلال القيمتين السابقتين وجود فجوة بين متوسطي الاستهلاك والدخل في الجزائر بقيمة (E+125.06) دينار جزائري، تعكس جمود الاستهلاك مقارنة بالارتفاع المتواصل في إجمالي الدخل الوطني.

✓ تم تسجيل أعلى قيمة في إجمالي الاستهلاك الوطني(1.87E+13) دينار جزائري سنة 2019، حيث عرفت هذه الفترة ارتفاعا في النشاط الاقتصادي بصفة عامة في الجزائر نتيجة الارتفاع في أسعار البترول في الأسواق العالمية قبل جائحة كورونا، أما أدنى في إجمالي الدخل الوطني (3.26E+12) دينار جزائري فسجلت سنة 1971 وذلك راجع بدرجة أولى إلى الفوضى الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال وخلل مؤسسات الدولة في ظل النظام الاشتراكي.

✓ كما تم تسجيل أعلى قيمة في إجمالي الاستهلاك (31.84%) سنة 2019أيضا هو أمر منطقي بسبب توسع السوق المحلي والزيادة الديموغرافية، وأدنى قيمة في أجمالي الاستهلاك الوطني (1.37E+12) دينار جزائري سنة 1973.

✓ بالرجوع إلى الجدول أعلاه، يمكن أن نلاحظ أن قيم الانحراف المعياري الخاصة بغالبية المتغيرات المعتمدة في الدراسة تعتبر مرتفعة نسبيا، وهو ما يدل على عدم وجود تشتت ملحوظ في مشاهدات المتغيرين

خلال فترة الدراسة، كما أن المتغيرين بياناتهما تتبع التوزيع الطبيعي وهو مؤشر جيد على الوصول إلى مخرجات بجودة عالية في عملية التقدير القياسي.

3- **معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة.**

لوضع تصور مبدئي حول العلاقة بين الدخل والاستهلاك الحقيقين في الجزائر خلال فترة الدراسة تم إعداد مصفوفة الارتباطات والموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-4): معاملات الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة

	TCONS	**TREV**
TCONS	1	0.88439978
TREV	0.88439978	1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (EVIEWS10)

من الواضح من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية (أكبر من 80%) بين إجمالي الدخل الوطني الحقيق وإجمالي الاستهلاك، وهو أمر منطقي نظر للزيادة المطردة في متغيري الدراسة، ولكن هذه النتيجة تعتبر قاصرة فهي توضح اتفاق الاتجاه العام للمتغيرين فقط خلال فترة الدراسة، وما يمكن استنتاجه من هذه النتيجة هو الاحتمالية الكبيرة لتوازنية العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية

في هذا المبحث سيتم التركيز على محاولة تشخيص سلوك متغيرات الدراسة والعلاقة بينها لتحديد الأساليب القياسية الذي تتوافق فرضياته مع خصائص متغيري الدراسة والعلاقة بينها؛ وتأسيسا عليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول يتناول مجموعة من الاختبارات التشخيصية لمتغيري الدخل والاستهلاك، أما المطلب الثاني فيتمحور حول تحليل العلاقة بين متغيري الدراسة من الناحيتين الإحصائية والقياسية

المطلب الأول: الاختبارات التشخيصية

تعتبر هذه المرحلة أساسية في اختيار النموذج المناسب لبيانات الدراسة، حيث يتم تحديد النموذج، بناء على درجة استقرارية السلاسل كمرحلة أولى ثم الجزم على نوع النموذج المستخدم بناءا على نتائج اختبار التكامل المشترك إذا كانت السلاسل لزمنية متكاملة من نفس الدرجة، وهو ما سيتم تطبيقه في الخطوات الموالية.

الفرع الأول: دراسة استقرارية متغيري الدراسة

إن اختبارات الاستقرارية تعتبر من أبرز الأدوات المستخدمة في تشخيص المنهجية القياسية التي تتوافق وخصائص بيانات كل نموذج بشكل عام وتمتاز أي سلسلة زمنية بخاصية الاستقرار في حالة عدم احتواءها على جذر أحادي (UNIT ROOT)، ومن أبرز الاختبارات الشائعة الاستخدام في الأدبيات التطبيقية في الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية نجد اختباري:

- (PP): اختبار فيليبس وبيرون.
- (ADF) اختبار ديكي فولار المطور.

ويعتمد الاختبار على الفرضيات:

$$\begin{cases} H0: \text{عدم استقرارية السلسلة الزمنية (وجود جذور أحادي)} \\ H1: \text{السلسلة الزمنية المستقرة (عدم وجود جذر أحادي)} \end{cases}$$

ويتبع الاختبار توزيع (Mackinnon 1996) ويتم الحكم على نتائجه بمقارنة القيم المحسوبة له مع القيم الجدولية في مستوى الدلالة (5%)، ويمكن الاستدلال على النتيجة أيضا في النماذج الثلاث للاختبار بالاعتماد على القيم الاحتمالية، حيث تكون السلسلة الزمنية لأي متغير مستقرة إذا كانت القيم الاحتمالية للاختبار أقل من القيمة الحرجة (0.05).

الجدول رقم (2-5): اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

النموذج	UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)	
	عند المستوى			عند المستوى	
		LNTCONS	LNTREV	LNTCONS	LNTREV
في وجود قاطع	t-Statistic	-2.4437	-2.1877	-2.68	-4.0374
	Prob.	0.1354	0.2132	0.0847	0.0027
في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-2.7799	-1.9961	-3.078	-4.0859
	Prob.	0.2113	0.5891	0.1229	0.0121
عدم وجود قاطع	t-Statistic	3.3488	4.9464	2.8187	5.4474

واتجاه عام	Prob.	0.9997	1	0.9985	1
		غ.مستقرة		**غ.مستقرة**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الجدول الأول والذي يدرس السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى (I_0) يمكن أن نقبل فرضيا العدم بالنسبة لمتغير اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاستهلاك الوطني (LNCONS)، والتي تنص على أن هذا المتغير غير مستقر عند المستوى وذلك في النماذج الثلاث لاختباري فيليبس بيرون وديكي فولار المطور. (في وجود قاطع واتجاه عام، في وجود قاطع، عدم وجود قاطع واتجاه عام) حيث أن قيم إحصائية ستيودنت الخاصة باختبار (PP) بالنسبة في النماذج الثلاث بلغـــت، على التوالي $T_{stat} =$ $(-2.4437 \; ; \; -2.7799 \; ; -3.3488)$ وهياقل بالقيم المطلقة من القيم المجدولة المقابلة لها عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي تم الحكم بعد استقرارية متغير إجمالي الاستهلاك بناء على اختبار (PP)، ونفس النتيجة تم التوصل إليها بناء على اختبار (ADF).

بالنسبة لمتغير اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الدخل الوطني الحقيقي (LNTREV) فقد أظهرت نتائج اختبارات الاستقرارية وجود تناقض واضح بين اختباري (ADF وPP)، حيث أن القيم الإحصائية لستودنت بالنسبة لاختبار(PP) في نماذجه الثلاث (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، قد بلغت على التوالي $(T_{STAT} = -2{,}18 \; ; \; -1{,}99 \; ; 4{,}94)$، وهي أقل تماما من القيم الجدولية المقابلة لها عند مستوى المعنوية (5%) على اعتبار أن القيم المعنوية المقابلة لها عند نفس مستوى المعنوية بلغت على التوالي (0.21؛ 0.56؛ 1)، وهي أكبر تماما من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي تم الحكم على عدم استقرارية متغير إجمالي الدخل الوطني الحقيقي بالنسبة لاختبار (PP)؛ في المقابل فان اختبار (ADF) أظهر نتائج عكسية لنا أظهرها اختبار (PP)، حيث أن القيم الإحصائية لستودنت بالنسبة لاختبار (ADF) وفي نماذجه الثلاث (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام) على الترتيب $(T_{STAT} = -4{,}03 \; ; \; -4{,}08 \; ; 5{,}44)$، وهي أكبر من القيم الجدولية المقابلة لها عند مستوى الدلالة (5%) وذلك بالنسبة للنموذجين اللذان يحتويان على قاطع، عدم وجود قاطع واتجاه عام على الترتيب.وذلك لأن القيم الاحتمالية لهذه الإحصاءات سالفة الذكر أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05)، أما بالنسبة لقيمة إحصائية ستودنت والخاصة بالنموذج الثالث (وجود قاطع واتجاه عام)فهي أقل من القيمة الجدولية المقابلة لها عند نفس مستوى المعنوية وذلك لأن القيمة الاحتمالية لهذه الاحصاءة بلغت (1) وهي أكبر تماما من القيمة الحرجة (0.05)؛ أي أن اختبار (ADF) أظهر أن متغير إجمالي الدخل الوطني

الحقيقي (LNTREV) غير مستقر في النموذج الذي يحتوي على قاطع واتجاه عام ومستقر في النموذجين الآخرين، وبناء عليه يمكن الحكم بعدم استقرارية متغير إجمالي الدخل الوطني عند المستوى بناءا على الاختبارين معا.

وللحصول على سلاسل زمنية مستقرة سيتم إجراء الفروقات لمتغيري الدراسة، وإعادة اختبار استقراريتهما مرة ثانية وذلك نظرا لطبيعة عدم الاستقرارية المسجلة وهي عدم استقرارية ذات سيرورة (DS).

الجدول رقم (2-6):اختبارات الاستقرارية لمتغيرات النموذج عند الفرق الأول

النموذج	UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)	
		عند الفرق الأول		عند الفرق الأول	
		d(LNTCONS)	d(LNTREV)	d(LNTCONS)	d(LNTREV)
في وجود قاطع	t-Statistic	-5.0829	-8.62	-4.838	-8.9901
	Prob.	0.0001	0	0.0002	0
في وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-5.5486	-9.2683	-5.2132	-10.2659
	Prob.	0.0002	0	0.0005	0
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-3.5581	-6.1809	-3.6333	-5.5538
	Prob.	0.0007	0	0.0005	0
		مستقرة		مستقرة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

بعد إجراء الفروقات الأولى على متغيري الدراسة يمكن أن نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن هذان المتغيري غير مستقرين عند الفرق الأول، حيث بلغت القيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت الخاصة باختباري (ADF-PP) في النماذج الثلاث للاختبارين (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام، في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام) وللمتغيرين (0.00) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فان القيم المحسوبة لإحصائية ستودنت بالنسبة لاختباري (ADFو PP) أكبر تماما من القيم الجدولية المقابلة لها عند مستوى المعنوية (5%).

وكنتيجة عامة لاختبارات الاستقرارية والتي ظهرت متكاملة من الدرجة الأولى يمكن الحكم مبدئيا باحتمالية وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين إجمالي الدخل وإجمالي الاستهلاك في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وذلك حسب (GRANGER)، كما يمكن أن نستخلص بناء على نتائج اختبارات الاستقرارية أنه يمكن تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) بشكل عام والنماذج الغير خطية منها بشكل خاص، بناء على افتراض هذه النماذج أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى أو عند المستوى أو أن تكون مزيجا بينهما وللحكم النهائي على إمكانية تطبيق نماذج (NARDL) سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الحدود و التحقق من شرط سالبية ومعنوية معامل التصحيح الخطأ وهو ما سيتم تناوله في الخطوة الموالية.

تقدير الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة الغير خطية (NARDL):

والذي سيطبق على النماذج الخاصة بحالات الجزائرّ، من خلال قياس الصدمات الموجبة والسالبة في مؤشرات الدخل المدرجة في الدراسة على معدلات الاستهلاك في الجزائر، وذلك بعد التحقق من أول وجود علاقة التكامل المشترك بين كل متغيرين على حدى مع تطبيق اختبار الحدود (bound test)، بالإضافة إلى اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية والتي تعتبر في مجالها اختبارات بعدية للتحقق من كفاءة كل نموذج في تحليل أثار الصدمات الاقتصادية بدرجة عالية من الدقة.

الفرع الثاني: اختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين الدخل والاستهلاك

بعد التحقق من درجة استقرارية متغيري الدراسة سيتم اختبار توازنية العلاقة بينهما في الأجل الطويل بالاعتماد على منهج الحدود (BOuND TEST) وشروط معامل تصحيح الخطأ الموضحة سابقا (السالبية والمعنوية الإحصائية)، وقبل ذلك سيتم تحديد درجة التأخير المثلى للمتغيرين التابع والمستقل بالاعتماد على معيار (AIC) وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

1- تحديد درجة التأخير المثلى

الشكل رقم (2-3): اختبار تحديد درجة تأخير نموذج الدراسة.

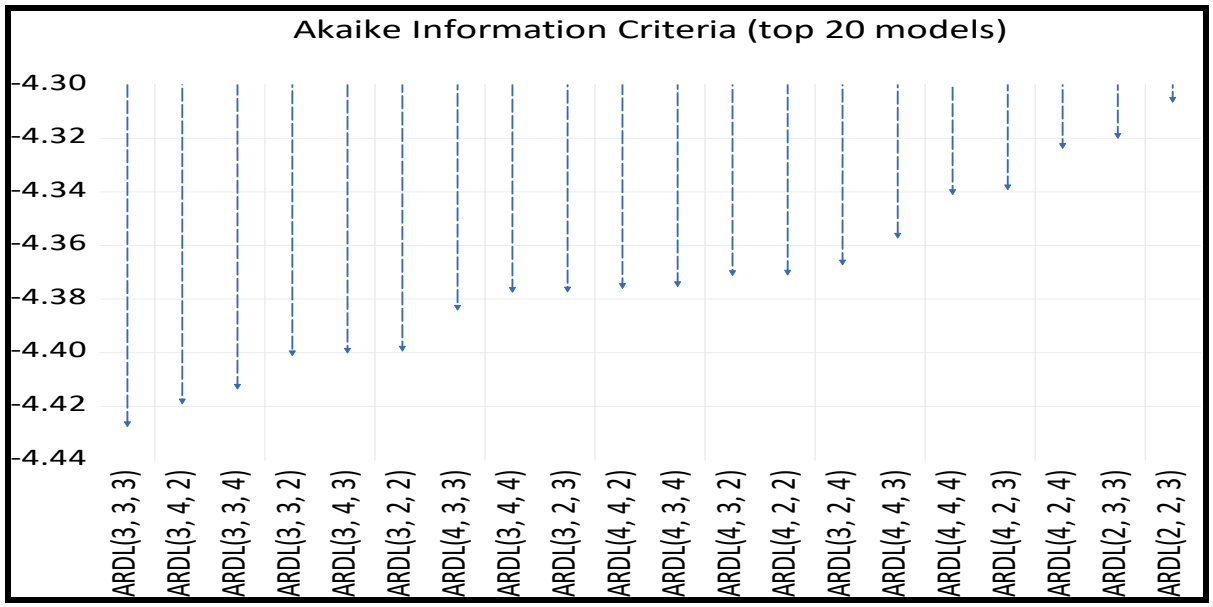

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

إن تحديد درجة تأخير متغيري الدراسة سواء التابع منه أو المستقل يتم بطريقة أوتوماتيكية والتي توفرها الإصدارات الحديثة من البرامج القياسية المخصصة لهذا الغرض وذلك بالاعتماد على تصغير قيمة معيار (AIC)، وفي حالة النموذج الذي بين أيدينا تم تأخير المتغير التابع بثلاث فترات زمنية في حين تم تغيير المتغيرين المفسرين واللذان يمثلان القيم السالبة والموجبة في إجمالي الدخل الوطني أيضا بثلاث فترات زمنية كما يلي. (3, 3, 3).

2- اختبار الحدود (Bond Test):

يتم إثبات توازنية العلاقة في الأجل الطويل بين متغيري إجمالي الاستهلاك الوطني، وإجمالي الدخل الوطني وفق منهجية الحدود بالاعتماد على إحصائيتي (F –T) ويكفي استخدام إحصائية واحدة من أصل اثنين لإثبات وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيري الدراسة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-7): اختبار الحدود

F-Bounds Test				
NullHypothesis: No levelsrelationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	12.896171	FiniteSample: n=50		
K	2	10%	3.333	4.313

ActualSample Size	47	5%	4.07	5.19
		1%	5.817	7.303
t-Bounds Test				
NullHypothesis: No levelsrelationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-12.103313	10%	-2.57	-3.21
		5%	-2.86	-3.53
		2.50%	-3.13	-3.8
		1%	-3.43	-4.1

المصدر: منإعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجEVIEWS10

بلغت قيمة إحصائية($F_{stat=}$ 12.89) وهي أكبر من القيمتين الجدوليتين الدنيا والعليا المعدل من طرف (Pessiran And Shin) على التوالي (4.07 ، 5.19)عند مستوى الدلالة 5%، وبالتالي يمكن جزم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الدخل والاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا بناءً على نتائج اختبار الحدود (Bond test) يبقى فقط التحقق من شروط معامل تصحيح الخطأ.

3- معادلة التكامل المشترك

الجدول رقم (2-8):معادلة التكامل المشترك بين إجمالي الدخل والاستهلاك

ARDL Long RunForm and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LNTCONS)				
Selected Model: ARDL(3, 3, 3)				
Included observations: 47				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.390474	2.608936	2.066158	0.0463
LNTCONS(-1)*	-0.191831	0.091204	-2.103313	0.0427

LNTREV_POS(−1)	0.233742	0.1067	2.190649	0.0352
LNTREV_NEG(−1)	0.564521	0.42952	1.314307	0.1973
D(LNTCONS(−1))	0.204998	0.116867	1.754115	0.0882
D(LNTCONS(−2))	0.262664	0.123592	2.125253	0.0407
D(LNTREV_POS)	0.412118	0.238615	1.727126	0.093
D(LNTREV_POS(−1))	0.655362	0.280142	2.339396	0.0251
D(LNTREV_POS(−2))	0.393808	0.183642	2.144433	0.039
D(LNTREV_NEG)	0.567044	0.644331	0.880051	0.3848
D(LNTREV_NEG(−1))	−4.268105	1.214148	−3.515307	0.0012
D(LNTREV_NEG(−2))	−0.450274	1.065336	−0.422659	0.6751
معادلة الأجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t−Statistic	Prob.
LNTREV_POS	1.218479	0.128674	9.469528	0
LNTREV_NEG	2.94281	1.375952	2.138745	0.0395
معادلة الأجل الطويل				
EC = LNTCONS − (1.2185*LNTREV_POS + 2.9428*LNTREV_NEG)				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

معامل تصحيح الخطأ

بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.19) أي أنه يحقق الشرط الكافي (سالبية معامل تصحيح الخطأ)، والتي تمثل قوة الجذب نمو التوازن من الأجل القصير نحو الأجل الطويل بين متغيرات نموذج محل الدراسة، كما أنه يحقق الشرط الكافي باعتباره دال من الناحية الإحصائية لأن القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت الخاصة بمعلمة تصحيح الخطأ $Prop - T_{Stat} = 0.04$ أقل من القيمة الحرجة (0.05)،

وواحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ لتصحيح انحرافات الأجل القصير وبالتالي بلوغ التوازن في الأجل الطويل هي$\frac{1}{0.19}$=5.26وبالتقريب 5 سنواتوثلاث أشهر.

وكخلاصة لنتائج دراسة الاستقرارية واختبار التكامل المشترك فقد تحققت فرضيات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة على نموذج الدراسة، التي بين أيدينا ويمكن تقدير نموذج الدراسة وفق هذه المنهجية واعتماد نتائجه في عملية التحليل الاقتصادي بدرجة عالية من الموثوقية.

المطلب الثاني:تقدير أثر الدخل على الاستهلاك الاقتصادي في الجزائر

في هذا المطلب سيتم تقدير نموذج قياسي وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة الغير خطية(NARDL) من خلال قياس أثر إجمالي الدخل الوطني على إجمالي الاستهلاك الوطني في الجزائر خلال فترة الدراسة.

وقبل ذلك سيتم التحقق من خلوا لنموذج المقدرة من مشاكل القياس الكلاسيكية (الارتباط الذاتي في الأخطاء، عدم تبيان التباين، التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير)، بالإضافة إلى التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج من خلال اختبارات (RAMSY)والمجموع التراكمي والمجموع التراكمي المربع.

الجدول رقم (2-9):تقدير نموذج الدراسة وفق منهجية (NARDL)

Dependent Variable: LNTCONS				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(3, 3, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNTCONS(-1)	1.013167	0.141727	7.148727	0
LNTCONS(-2)	0.057666	0.177993	0.32398	0.7479
LNTCONS(-3)	-0.262664	0.123592	-2.125253	0.0407
LNTREV_POS	0.412118	0.238615	1.727126	0.093
LNTREV_POS(-1)	0.476986	0.353805	1.34816	0.1863
LNTREV_POS(-2)	-0.261554	0.274522	-0.952763	0.3472
LNTREV_POS(-3)	-0.393808	0.183642	-2.144433	0.039
LNTREV_NEG	0.567044	0.644331	0.880051	0.3848

LNTREV_NEG(-1)	-4.270627	1.293752	-3.300962	0.0022
LNTREV_NEG(-2)	3.81783	1.460774	2.613567	0.0131
LNTREV_NEG(-3)	0.450274	1.065336	0.422659	0.6751
C	5.390474	2.608936	2.066158	0.0463
R-squared	0.995623	Meandependent var		29.26609
Adjusted R-sq	0.994248	S.D. dependent var		0.400231
S.E. of regression	0.030355	Akaike info criterion		-3.935846
Sumsquaredresid	0.032251	Schwarz criterion		-3.463468
Log likelihood	104.4924	Hannan-Quinn criter.		-3.758087
F-statistic	723.7838	Durbin-Watson stat		1.542949
Prob(F-statistic)	0			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

الجدول أعلاه يوضح تقدير نموذج الدراسة وفق التأخيرات المثلى كما أسلفنا الذكر وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، وفي المراحل التالية سيتم تحليل النموذج من الناحيتين الإحصائية والقياسية.

الفرع الأول: التحليل الإحصائي للنموذج:

في هذه النقطة سيتم اختبار وجود مشاكل القياس الكلاسيكية وتحليل المعنوية الكلية والجزئية للنموذج ومدى جودة توفيقه حسب كل اختبار موافق.

1- اختبارات مشاكل القياس:

الهدف من هذه الاختبارات هو التأكد من خلو نموذج الدراسة من مختلف مشاكل القياس، والتي تتسبب في الحصول على مقدرات زائفة ومتحيزة لمعلمات النماذج، وبالتالي الوصول إلى نتائج مضللة،

بالإضافة إلى التحقق من الاستقرار الهيكلي لنموذج (NARDL) المقدرة باستخدام اختبار (CUSUM of Squar)، ونتائج هذه الاختبارات ملخصة في الجداول والأشكال التالية:

الجدول رقم (2-10): ملخص لاختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية

نوع الاختبار	الاختبار	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
الارتباط الذاتي بين الأخطاء	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	3.091658	**0.0877**
عدم ثبات التباين	Heteroskedasticity Test: ARCH	2.057320	**0.1585**
التوزيع الطبيعي للبواقي	jark-bera	0.2754	**0.8713**
ملائمة الشكل الدالي	Ramsey RESET Test	2.530850	**0.3018**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

ترتكز الاختبارات المبينة في الجدول أعلاه على فرضيات متشابهة إلى حد ما حيث أن فرضية العدم تنص على عدم وجود المشكلة سواء مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء أو عدم ثبات تباينات الأخطاء خلال فترة الدراسة، أو أن بواقي تقدير كل نموذج تتبع التوزيع الطبيعي، ومن الملاحظ من خلال الجدول السابق أن القيم الاحتمالية لاختباري عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH)واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)واختبار (jark-bera) أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة للاختبارات سالفة الذكر أي يمكن القول بأن النماذج المقدرة محل الدراسة لا تعاني من مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعدم ثبات التباين وبواقي تقديره تتبع التوزيع الطبيعي.

فيما يخص واختبار (Ramsey RESET Test) فقد تم قبول فرضية العدم الخاصة به أيضا لأن قيمته الاحتمالية (0.30) أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبعبارة أخرى فنتائج التقدير تتوافق وشكلها الدالي.

الشكل رقم (2-4): ملخص لاختبارات مربع المجموع التراكمي

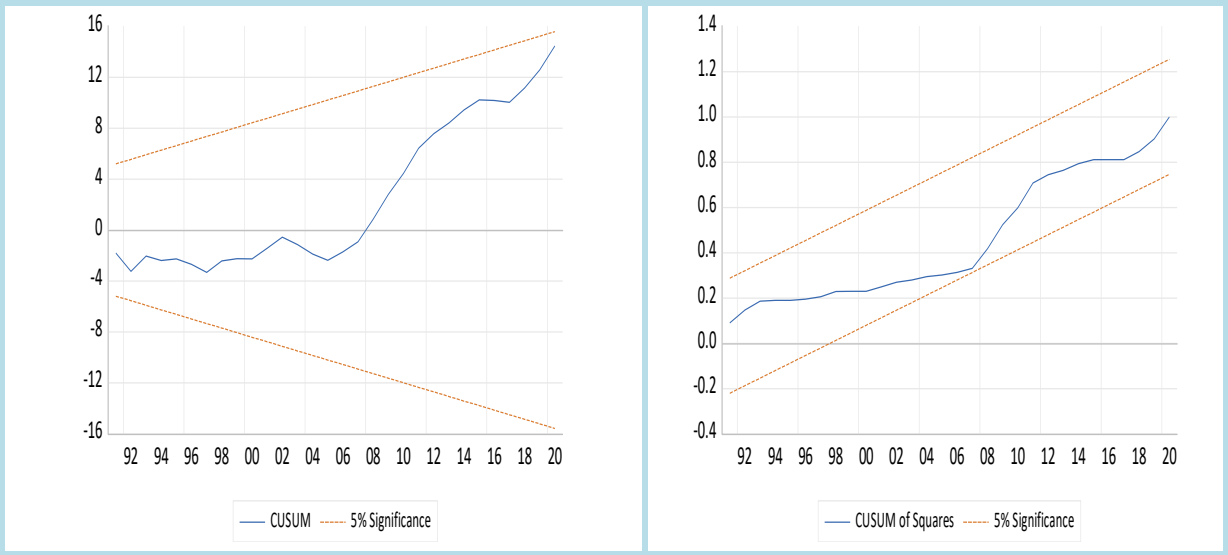

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

من خلال الشكل أعلاه فيظهر أن القيم التجميعية (بالخط الأزرق) تقع داخل مجالات الثقة (الخط الأحمر)، وبالتالي فمقدرات نموذج الدراسة تمتاز بالاستقرار خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى توجد معادلة واحدة لهذا النموذج خلال فترة الدراسة.

2- المعنوية الكلية للنموذج:

نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن النموذج المعنوي بشكل كلي حيث أن قيمة إحصائية $Stat = 723.7$ وهي دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر $Prop -_{Stat}= 0.00$ وهي أقل من القيمة الحرجة(0.05).

3- المعنوية الجزئية للنموذج:

بالرجوع إلى الجدول رقم (2-9) يظهر أن المعلمة المرتبطة بمتغير اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاستهلاك الوطني إبطاء ثلاث فترات زمنية دالة من الناحية الإحصائية، حيث أن قيمة إحصائية ستيودنت المرتبطة بهذه المعلمة ($T_{STAT} = -2,12$) وهي أكبر بالقيم المطلقة من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى الدلالة على اعتبار أن القيمة الاحتمالية لها (0.04)، وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05).

بالنسبة للمعلمات المرتبطة بنفس المتغير بإبطاء فترة واحدة وفترتين زمنيتين فلم تكن ذات دلالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيم الاحتمالية المرتبطة بإحصائية ستيودنت الخاصة بها أكبر تماما من القيمة الحرجة (0.05)

بالنسبة لمتغير القيم الموجبة في الدخل الوطني فقد أظهرت نتائج التقدير أن المعلمة المرتبطة بهذا المتغير بإبطاء ثلاث فترات زمنية أيضا دالة من الناحية الإحصائية حيث بلغت إحصائية ستيودنت بالنسبة لهذه المعلمة ($T_{STAT} = -2,14$) بقيمة احتمالية (0.03)، وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) في حين أن المعلمات المرتبطة بنفس المتغير بإبطاء فترة واحدة وفترتين زمنيتين أيضا لم يكن لهما أي مدلول من الناحية الإحصائية.

فيما يخص متغير القيم السالبة في إجمالي الدخل الوطني الحقيقي فقد أظهرت نتائج التقدير أن المعلمات المرتبطة بهذا المتغير بإبطاء فترة واحدة وفترتين زمنيتين دالتين من الناحية الإحصائية حيث بلغت قيم إحصائية ستيودنت للمعلمات المرتبطة بهذه المتغيرات على التوالي ($T_{STAT} = -3.30\ ;\ 2.61$)، بقيم احتمالية أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) في حين أن المعلمة المرتبطة بنفس المتغير بإبطاء ثلاث فترات زمنية ودون إبطاء لم تكن دالة من الناحية الإحصائية.

فيما يخص معلمة الثابت فهي أيضا دالة من الناحية الإحصائية وهي تمثل قدر الاستهلاك الوطني عند انعدام الدخل المحلي.

4- جودة التوفيق:

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2=0.99) وهي قيمة جد مرتفعة تؤكد على قدرة إجمالي الدخل الوطني على تفسير التغيرات في إجمالي الاستهلاك الوطني بصورة جيدة، حيث أن إجمالي الدخل الوطني يساهم في تفسير 99% من تغيرات الاستهلاك الوطني في الجزائر، والنسبة المتبقية 1% تعود إلى عوامل أخرى ومتغيرات غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة بهامش الخطأ.

5- التحليل الاقتصادي للنموذج:

في عملية التحليل الاقتصادي سيتم التركيز على المعلمات الدالة من الناحية الإحصائية وإهمال المتغيرات الغير معنوية على اعتبار أنها لا تقدم أي مدلول من الناحية الاقتصادية (تعتبر معدومة)، كما سيتم التركيز على معادلة الأجل الطويل وهذا لتحليل أثر القيم الموجبة والسالبة في إجمالي الدخل الوطني في الأجلين القصير والطويل ما أدى إلى استخدام تقدير النموذج (NARDL) الديناميكي والذي لا يراعي الأثر المفروض من قبل متغيرات القيم الموجبة والسالبة في إجمالي الدخل الوطني على إجمالي الاستهلاك.

بالرجوع إلى الجدول (2-8) والذي يظهر معادلة التكامل المشترك وتقدير معلمات هذه المعادلة في الأجلين القصير والطويل يتبين أن:

- ✓ **في الأجل القصير:**

تشير الإشارات الموجبة للمعلمات المرتبطة بكل من القيم الموجبة في إجمالي الدخل الوطني الحقيقي بإبطاء فترة زمنية واحدة وفترتين زمنيتين إلى الأثر الايجابي لهذا الأخير على إجمالي الاستهلاك في الأجل القصير، وهي نتيجة تتوافق وما جاءت به النظرية الاقتصادية حيث أن الزيادة في إجمالي الدخل تستوجب بالضرورة الزيادة في إجمالي الاستهلاك في الأجل القصير، والجدير بالذكر أن الزيادة في إجمالي الدخل الوطني بإبطاء فترة واحدة بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوطني بمرونة مرتفعة نسبيا تقدر ب (0.65%)، لتتراجع هذه المرونة في الإبطاء الثاني حيث بلغت (0.39%) ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن العلاقة وثيقة بين الدخل والاستهلاك.

بالنسبة لتأثير القيم السالبة في إجمالي الدخل الوطني فقد كان لها أثر عكسي على إجمالي الاستهلاك في الجزائر وبمرونة جد مرتفعة مقارنة بالأثر الذي فرضته القيم الموجبة في إجمالي الدخل الوطني، حيث أن تراجع الدخل الوطني بنسبة (1%) تؤدي إلى تراجع إجمالي الاستهلاك الوطني بنسبة تتجاوز (4.26- %) ويمكن تفسير هذه النتيجة من الناحية الاقتصادية.

- ✓ **في الأجل الطويل:**

تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بالقيم الموجبة في إجمالي الدخل الوطني الحقيقي قي الأجل الطويل إلى الأثر الايجابي لهذا الأخير على إجمالي الاستهلاك في الجزائر، وبمرونة مرتفعة أيضا بلغت (1.21%) ويمكن تفسير هذه النتيجة تفسير اقتصادي.

كما تشير الإشارة الموجبة أيضا في القيم السالبة بإجمالي الدخل الوطني الحقيقي إلى الأثر الايجابي لهذا الأخير على إجمالي الاستهلاك الوطني في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة في القيم الموجبة في إجمالي الدخل الوطني بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة إجمالي الدخل الوطني الحقيقي وبمرونة عالية وأكثر من المفروضة من متغير القيم الموجبة في متغير إجمالي الدخل الوطني الحقيقي (2.94%). ويمكن تفسير هذه النتيجة تفسير اقتصادي.

المطلب الثالث: تحليل أثر الصدمات واختبار العلاقة التناظرية

بعد التأكد من تحقق فرضيات نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة الغير خطية في نموذج الدراسة لحالة الجزائر، وخلوها من مختلف مشاكل القياس، بالإضافة إلى استقرار المعلمات المقدرة لهذا النموذج، سيتم في هذه المرحلة تحليل أثر الصدمات المحتملة في كل من القيم الموجبة والسالبة في إجمالي الدخل الوطني الحقيقي وانتقالها إلى إجمالي الاستهلاك بالجزائر في الفترات المستقبلية (15 سنة).

من أهم خصائص النموذج القياسي المعتمد في الدراسة هي إمكانية تطبيق الصدمات الموجبة والسالبة في المتغيرات المستقلة ومقارنة انتقالها إلى المتغير التابع، وهو ما يوضحه الشكل الموالي بالنسبة للصدمات في إجمالي الدخل الوطني.

من الجدير بالذكر أن الصدمات الاقتصادية تحتاج إلى مدة زمنية معينة لتسجيل أثرها على المتغير التابع وبالتالي لا نلاحظ الأثر بشكل آني في المتغير التابع (إجمالي الاستهلاك)، حيث يظهر الأثر مع منتصف السنة الأولى وبداية السمنة الثانية لإحداث الصدمة.

الشكل رقم (2-5): الصدمات في إجمالي الدخل الوطني وانتقالها إلى إجمالي الاستهلاك

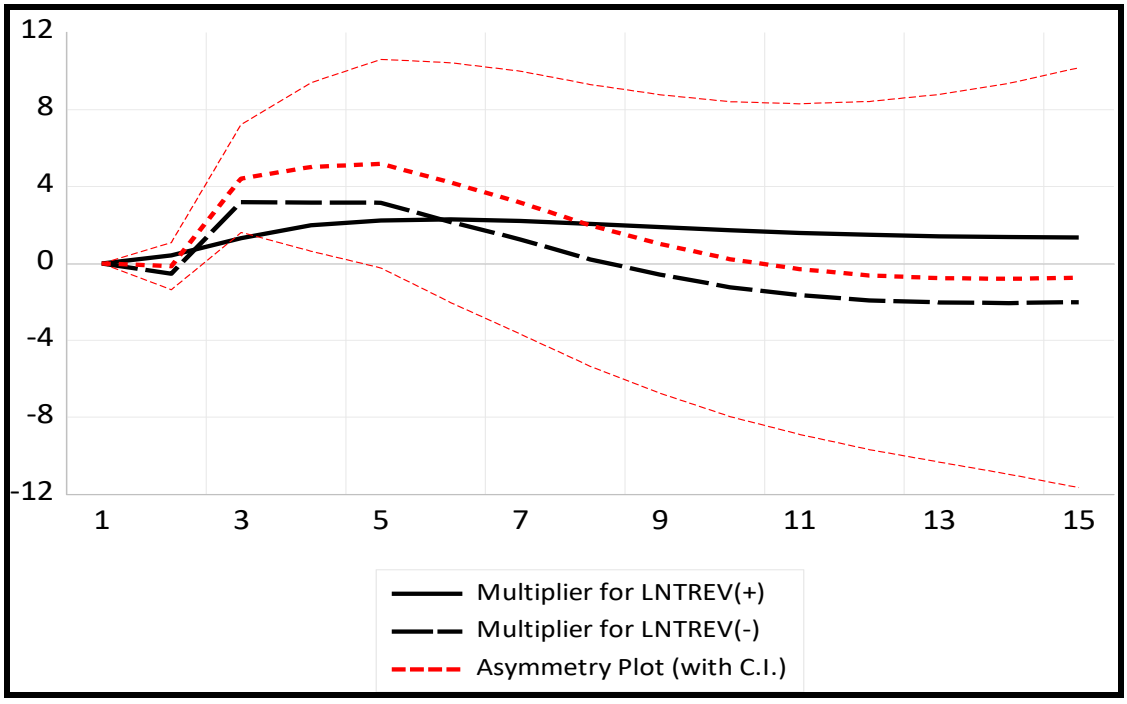

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10

بإحداث صدمة سالبة في أجمالي الدخل الوطن نلاحظ استجابة مطردة وسريعة لإجمالي الاستهلاك الوطني في الآجل القصير، حيث سجل متغير إجمالي الاستهلاك الوطني أعلى مستوى له مع بداية السنة الثالثة حيث قدرت الزيادة بـ: (3.5%)ويستقر بعد ذلك إجمالي الاستهلاك عند نفس القيمة في حتى السنة الخامسة، ومع نهاية السنة الخامسة وحتى السنة الحادية عشر يستمر إجمالي الاستهلاك في التراجع بشكل متباطئ حتى يسجل قيما سالبة كانت أدناه (2-%) خلال السنة الحادية عشر، ليستقر إجمالي الاستهلاك عند نفس القيمة في الأجل الطويل.

في المقابل فإن الصدمات الموجبة في إجمالي الدخل الوطني ولدت استجابة موجبة في إجمالي الاستهلاك بشكل مطرد ومتسارع في الأجل القصير، أين بلغت هذه الزيادة (2.2%) تقريبا في السنة

الخامسة من فترة دراسة الصدمة، ليستقر بعد ذلك إجمالي الاستهلاك عند نفس القيمة حتى نهاية فترة التحليل (السنة 15).

من الملاحظ أيضا من الشكل أن أثر الصدمات السالبة والموجبة في إجمالي الدخل الوطني غير متناظرة تماما، فالجانبين السالب والموجب أثرا بشكل ايجابي على إجمالي الاستهلاك الوطني، في الأجلين القصير والمتوسط، ليتحول تأثير الصدمة السالبة إلى الاتجاه السالب مع استقرار الصدمة الموجبة في الأجل الطويل.

خلاصة الفصل

اعتمد هذا الفصل على المنهج التجريبي، كما ذكرنا قياس اثر التغيرات في إجمالي الدخل الوطني على إجمالي الاستهلاك(العام والخاص) لحالة اقتصاد الجزائر خلال الفترة الممتدة بين(1970-2020) وذلك من خلال تقديم الأدوات القياسية المناسبة و التي تخدم أهداف الدراسة، و يتعلق الأمر بتحليل استقراريه السلاسل الزمنية و فلسفة التكامل المشترك، بالإضافة إلى عرض منهجية الانحدار الذاتي الخطية و الغير خطية على ضوء ما تم تناوله في الأدبيات التطبيقية سابقا، و لقد أظهرت الدراسة أن زيادة إجمالي الدخل الوطني(القيم الموجبة) تؤثر بشكل ايجابي على إجمالي الاستهلاك في الجزائر في الأجل القصير في حين أن تراجع هذا الأخير من شانه أن يؤثر بشكل سلبي على إجمالي الاستهلاك في الأجل القصير في المقابل فقد تم تسجيل تأثير ايجابي لكل من القيم الموجبة و السالبة في إجمالي الدخل الوطني في الأجل الطويل، مع أن التأثير المفروض في القيم السالبة بمتغير إجمالي الدخل الوطني كانت أكثر حدة من القيم الموجبة لنفس المتغير.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن موضوع الدراسة له أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في البلد، حيث أن هذه الدراسة تستمد أهميتها من دورها في إبراز أهم العوامل الاقتصادية التي تتحكم في الاستهلاك، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقديم أهم النظريات العامة والخاصة بالاستهلاك والدخل الوطني الذي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة في الاستهلاك، ومحاولة تحليل العلاقة بين الدخل والاستهلاك من خلال بناء نموذج قياسي اقتصادي لمعرفة مدى تأثير متغير الدخل الوطني على الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)

أولا- اختبار الفرضيات

تم التأكد من صحة الفرضيات المطروحة في هذا البحث وتم التوصل إلى ما يلي:

الفرضية الأولى:يعتبر الاستهلاك من أهم العناصر المكونة للطلب الكلي لأنه يؤثر على الاقتصاد بشكل كبير، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يعتبر الدخل الوطني من أهم المقاييس المشخصة لأداء النشاط الاقتصادي للدولة حيث انه يؤثر على الاستهلاك ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:توجد علاقة طردية بين إجمالي الدخل الوطني وإجمالي الاستهلاك في الأجل القصير خلال فترة الدراسة، وهذا ما ينفي الفرضية الثالثة.

ثانيا-النتائج

- ✓ يعتبر الاستهلاك من أهم العناصر الأساسية المكونة للطلب الكلي حيث يؤثر على الاقتصاد بشكل كبير.
- ✓ يعتبر الدخل الوطني من أهم المقاييس المشخصة في قياس أداء النشاط الاقتصادي للدولة.
- ✓ بناء على اختبارات التكامل المشترك وفق منهجية الحدود تبين وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيري الدراسة، وذلك بناء اختبار الحدود وتوفر شروط معامل تصحيح الخطأ.
- ✓ أظهرت نتائج التقدير أن الزيادة في إجمالي الدخل الوطني الحقيقي تؤدي الى زيادة إجمالي الاستهلاك في الأجل القصير، مع استمرار استجابة إجمالي الاستهلاك للزيادة في إجمالي الدخل مع ارتفاع مرونة استجابة هذا الأخير في الأجل الطويل.
- ✓ بالنسبة لتأثير القيم السالبة في إجمالي الدخل الوطني فقد كان لها أثر عكسي على إجمالي الاستهلاك وبمرونة جد مرتفعة مقارنة بالأثر الذي فرضته القيم الموجبة في إجمالي الدخل الوطني في الأجل القصير.

- ✓ إن الأثر المفروض من القيم السالبة في إجمالي الدخل الوطني على إجمالي الاستهلاك تغيرت في الأجل الطويل، ليستجيب إجمالي الاستهلاك بشكل إيجابي للقيم السالبة في إجمالي الدخل الوطني في الأجل الطويل.
- ✓ من خلال النتائج الخاصة بتحليل الصدمات يظهر أن أثر الصدمات السالبة والموجبة في إجمالي الدخل الوطني غير متناظرة تماما، فالجانبين السالب والموجب أثرا بشكل ايجابي على إجمالي الاستهلاك الوطني، في الأجلين القصير والمتوسط، ليتحول تأثير الصدمة السالبة إلى الاتجاه السالب مع استقرار الصدمة الموجبة في الأجل الطويل.

ثالثا-المقترحات

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن اقتراح بعض التوصيات التي نعتبر بأنها قد تفيد في المستقبل وسنلخصها في النقاط التالية:

- ✓ باعتبار الاستهلاك المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني فانه لابد من إعطاء أهمية للبحث العلمي في هذا المجال من الدراسة الواسعة المتعلقة بالاستهلاك وتحليل جميع المتغيرات المؤثرة عليه.
- ✓ ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد المحلي من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة.
- ✓ ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب تدهور الاستهلاك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب :

1- احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، بدون سنة النشر.

2- احمد رمضان نعمة الله، مقدمة في الاقتصاد التحليلي، الدار الجامعية، بيروت، 1992.

3- احمد محمد مندور، إيمان محب زكي، و آخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية، الإسكندرية، 2003-2004.

4- احمد مندور، احمد رمضان نعمة الله، مقدمة في الاقتصاد التحليلي، الدار الجامعية، بيروت، 1991.

5- إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2008.

6- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي(مع تمارين و مسائل محلولة)، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر العاصمة، بدون سنة النشر.

7- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد(تحليل كلي)، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2006.

8- حسام داوود، مصطفى سلمان، و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2001.

9- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط4، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان-الأردن، 2014م-1435هـ.

10- خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، ط7، دار وائل للنسر، عمان-الأردن، 2005.

11- سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2013.

12- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.

13- صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، عمان-الأردن، 2000.

14- ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية : التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2009.

15- ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1999.

16- عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان وسط البلد، 2012م-1433هـ.

17- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي(الاقتصاد الكلي)، ط5، دار الديوان للمطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر ،2005.

18- فليح حسين خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، جدار للكتاب الحديث، عمان، 2007.

19- مايكل ادجمان، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.

20- محمد احمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2012.

21- محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، المكتبة العربية، جامعة دمياط، 1440-1441.

22- محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي مع تطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

المذكرات:

1- إسراء فالح فاضل المسافري، استخدام المتغيرات الموزعة زمنيا في تحليل الإنفاق الاستهلاكي في العراق للمدة(1995-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011.

2- بن عيسى عمران، دراسة اقتصادية للتأثير المتبادل بين متغيرات الاقتصاد الكلي الكتلة النقدية؛ الإنفاق الحكومي؛ الناتج الداخلي الخام للفترة(1970-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2012.

3- بن قانة إسماعيل، دراسة قياسية لمتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري و التنبؤ بها للفترة الممتدة بين(1970-2001)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2004-2005.

4- حمدي محمد احمد غيث، محددات الاستهلاك العائلي و تأثيره على النمو الاقتصادي في فلسطين- دراسة قياسية للفترة (1994-2015)، مذكره لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2016.

5- دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر:محاولة تحليل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بالقايد-تلمسان، أطروحة دوكتوراء، 2012-2013.

6- راشدي فاطمة، استخدام أسلوب التحليل التمييزي في قياس مستوى الاستهلاك البذخي لدى الأسر الجزائرية، دراسة سوسيو-اقتصادية لمجموعة اسر معلمين بمدينة غليزان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2014.

7- سمير معوشي، تحليل نمو سلوك الإنفاق الأسري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2020.

8- صباح زروخي، محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، 2012.

9- فيصل بشرول، تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك و تصحيح الخطأ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، 2011.

10- نمديلي أسماء، اثر الإنتاج غير المادي في الدخل الوطني(دراسة مقارنة بين عينة من الدول المتقدمة و مجموعة الدول الناتئة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهدي، 2017.

المجلات و المقالات:

1- حامد معلى ادم حامد، محددات الاستهلاك الخاص في السودان-دراسة قياسية خلال الفترة(1980-2016)، المجلة الأكاديمية للأبحاث و الدراسات، المجلد1، العدد1، 2019.

2- رياض المومني، نفل الهزيم، تأثير التجارة الخارجية على التضخم:دراسة حالة الأردن، 1992-2006، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المجلد 27، العدد(1ب)، جامعة اليرموك، اربد، 2011.

3- عماد الدين احمد المصبح, العوامل المؤثرة في الاستثمار في المملكة العربية السعودية، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار و التمويل الصناعي في المملكة العربية السعودية، 12 مارس 2018، جامعة القصيم.

4- محمد بن عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية:هل هي علاقة طاردة أم جاذبة؟، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 25، العدد2، ديسمبر، 2009.

المواقع الالكترونية:

1- قاعدة بيانات البنك الدولي، http : //dataBank .worldbank.org/ddp/home.do، تاريخ الاطلاع:14-04-2022.

2- http://www.jstor.org/stable/2984889?origin=JSTOR-pd

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Régis bourbonnais, Econométrie –cours et exercices corrigés–, 9ème édition, Dunod, Paris, 2015.

2-Mamta Chowdhury, CurrencyCrisis and Stock Prices in East Asian Countries: an Application of Cointegratin Granger Causality, School of Economics and Finance ,Workingpaperseries, N°2004/01.

3-Brown and al., Techniques for testing the constancy of regression relationships over time, Journal of the RoyalStatistical society, series B, 37, 1974.

4-Shin, Yongcheol and Yu, Byungchul and Greenwood-Nimmo, Matthew, Modeling Asymmetric Co integration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework(October 21, 2013). Festschrift in Honor of Peter Schmidt, W.C. Horace and R.C. Sickles, eds., Forthcoming. Available: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1807745.

5-TuranTaner,KarakasMesut,Asymmetries in twin deficit hypothesis: Evidence from CEE countries, Journal of Economics, SlovakAcademyofSciencesvol66, issue6, 2018.

6-khalid M. Kisswani, Mohammad I. Elian, Exploring the nexus between Oil prices and sect oral stock prices: Nonlinear evidence from Kuwait stock exchange, Cogent Economics and finance (2017) Available: https://doi.org/10.1080/23322039.2017.1286061.

7-Bradley R, Schiller. The économietoday, 11th ,Eviews 10.

8-Loannis kostakis, the determinats of house holds food consumption in greece ,international journal of food Agricultural economics, vol2, 2014 .

9-Kai Guond Papa N'Diaye, determinants of china's private consumption : An international perspective , international Monetary fund,2010 .

10-Lollivierstefan, La consommation sensible aux variations de revenu, meme sur le terme, economie et statistique, N°324, 1999.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): اختبارات الاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		LNTCONS	LNTREV
With Const	t-Statistic	-2.4437	-2.1877
	Prob.	***0.1354***	***0.2132***
		n0	n0
With Const	t-Statistic	-2.7799	-1.9961
	Prob.	***0.2113***	***0.5891***
		n0	n0
Without Co	t-Statistic	3.3488	4.9464
	Prob.	***0.9997***	***1.0000***
		n0	n0

At First Difference

		d(LNTCO	d(LNTREV)
With Const	t-Statistic	-5.0829	-8.6200
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***
		***	***
With Const	t-Statistic	-5.5486	-9.2683
	Prob.	***0.0002***	***0.0000***
		***	***
Without Co	t-Statistic	-3.5581	-6.1809
	Prob.	***0.0007***	***0.0000***
		***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		LNTCONS	LNTREV
With Const	t-Statistic	-2.6800	-4.0374
	Prob.	***0.0847***	***0.0027***
		*	***
With Const	t-Statistic	-3.0780	-4.0859
	Prob.	***0.1229***	***0.0121***
		n0	**
Without Co	t-Statistic	2.8187	5.4474
	Prob.	***0.9985***	***1.0000***
		n0	n0

At First Difference

		d(LNTCO	d(LNTREV)
With Const	t-Statistic	-4.8380	-8.9901
	Prob.	***0.0002***	***0.0000***
		***	***
With Const	t-Statistic	-5.2132	-10.2659
	Prob.	***0.0005***	***0.0000***
		***	***
Without Co	t-Statistic	-3.6333	-5.5538
	Prob.	***0.0005***	***0.0000***
		***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

الملحق رقم (2): اختبارات التكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LNTCONS)
Selected Model: ARDL(3, 3, 3)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 05/13/22 Time: 15:10
Sample: 1970 2020
Included observations: 47

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.390474	2.608936	2.066158	0.0463
LNTCONS(-1)*	-0.191831	0.091204	-2.103313	0.0427
LNTREV_POS(-1)	0.233742	0.106700	2.190649	0.0352
LNTREV_NEG(-1)	0.564521	0.429520	1.314307	0.1973
D(LNTCONS(-1))	0.204998	0.116867	1.754115	0.0882
D(LNTCONS(-2))	0.262664	0.123592	2.125253	0.0407
D(LNTREV_POS)	0.412118	0.238615	1.727126	0.0930
D(LNTREV_POS(-1))	0.655362	0.280142	2.339396	0.0251
D(LNTREV_POS(-2))	0.393808	0.183642	2.144433	0.0390
D(LNTREV_NEG)	0.567044	0.644331	0.880051	0.3848
D(LNTREV_NEG(-1))	-4.268105	1.214148	-3.515307	0.0012
D(LNTREV_NEG(-2))	-0.450274	1.065336	-0.422659	0.6751

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTREV_POS	1.218479	0.128674	9.469528	0.0000
LNTREV_NEG	2.942810	1.375952	2.138745	0.0395

EC = LNTCONS - (1.2185*LNTREV_POS + 2.9428*LNTREV_NEG)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	12.89617	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36
Actual Sample Size	47		Finite Sample: n=50	
		10%	3.333	4.313
		5%	4.07	5.19
		1%	5.817	7.303
			Finite Sample: n=45	
		10%	3.33	4.347
		5%	4.083	5.207
		1%	5.92	7.197

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-12.10331	10%	-2.57	-3.21
		5%	-2.86	-3.53
		2.5%	-3.13	-3.8
		1%	-3.43	-4.1

الملحق رقم (3): تقدير نموذج الدراسة

Dependent Variable: LNTCONS
Method: ARDL
Date: 05/13/22 Time: 15:10
Sample (adjusted): 1974 2020
Included observations: 47 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LNTREV_POS LNTREV_NEG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(3, 3, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNTCONS(-1)	1.013167	0.141727	7.148727	0.0000
LNTCONS(-2)	0.057666	0.177993	0.323980	0.7479
LNTCONS(-3)	-0.262664	0.123592	-2.125253	0.0407
LNTREV_POS	0.412118	0.238615	1.727126	0.0930
LNTREV_POS(-1)	0.476986	0.353805	1.348160	0.1863
LNTREV_POS(-2)	-0.261554	0.274522	-0.952763	0.3472
LNTREV_POS(-3)	-0.393808	0.183642	-2.144433	0.0390
LNTREV_NEG	0.567044	0.644331	0.880051	0.3848
LNTREV_NEG(-1)	-4.270627	1.293752	-3.300962	0.0022
LNTREV_NEG(-2)	3.817830	1.460774	2.613567	0.0131
LNTREV_NEG(-3)	0.450274	1.065336	0.422659	0.6751
C	5.390474	2.608936	2.066158	0.0463

R-squared	0.995623	Mean dependent var	29.26609
Adjusted R-squared	0.994248	S.D. dependent var	0.400231
S.E. of regression	0.030355	Akaike info criterion	-3.935846
Sum squared resid	0.032251	Schwarz criterion	-3.463468
Log likelihood	104.4924	Hannan-Quinn criter.	-3.758087
F-statistic	723.7838	Durbin-Watson stat	1.542949

الملحق رقم (4): اختبارات مشاكل القياس

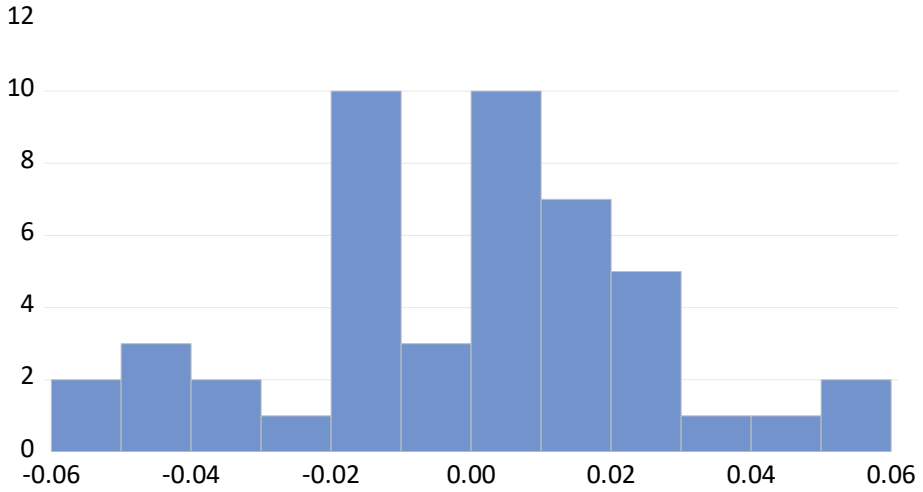

Series: Residuals	
Sample 1974 2020	
Observations 47	
Mean	-1.06e-15
Median	0.004641
Maximum	0.055961
Minimum	-0.053980
Std. Dev.	0.026478
Skewness	-0.157027
Kurtosis	2.794984
Jarque-Bera	0.275461
Probability	0.871333

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	3.091658	Prob. F(1,34)	0.0877
Obs*R-squared	3.917537	Prob. Chi-Square(1)	0.0478

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.057320	Prob. F(1,44)	0.1585
Obs*R-squared	2.054760	Prob. Chi-Square(1)	0.1517

الملخص

يعتبر الاستهلاك من أهم المواضيع التي شغلت مجالا واسعا في البحث الاقتصادي، فالاستهلاك يخضع إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، فهو يؤثر و يتأثر بتلك المتغيرات و التي من أبرزها عامل الدخل. فقد تناولنا في دراستنا هذه أهم الأدبيات النظرية لمتغيري الدخل و الاستهلاك و العلاقة بينهما، و استنتجنا أن الدخل الوطني هو المحدد الأساسي و الرئيسي للاستهلاك في الجزائر.

ومن الناحية القياسية قمنا بقياس اثر التغيرات في إجمالي الدخل الوطني على إجمالي الاستهلاك لحالة اقتصاد الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1970-2020).

الكلمات المفتاحية للبحث: استهلاك، دخل وطني.

Abstract :

Consumption is one of the most important topics that occupied a wide field of economic research, as consumption is subject to a set of economic variables, it affects and is affected by those variables, the most prominent of which is the income factor. In our study, we dealt with the most important applied literature on the variables of income and consumption and the relationship between them, and we concluded that national income is the main determinant of consumption in Algeria.

In standard terms, we measured the impact of changes in the total national income in the total consumption of the state of the Algeria economy during the period between(1970-2020).

Key Words: consumption, domestic income.